

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٦

الثلاثاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

ولكن مثل ميثاق الأمم المتحدة - السلم، والحرية،
والتسامح، والرخاء تمس الآن شفاف قلوب أناسا أكثر
في أمم أكثر من أي وقت مضى.

ونجد أنفسنا الآن في نقطة تحول تاريخية حيث
تفسح الكتل والحواجز التي حددت صورة العالم لفترة
طويلة الطريق لعصر من الإمكانيات المرموقة - عصر
ستتمكن فيه أعداد أكبر من أطفالنا وأمم أكثر من تحقيق
أحلامها بأكثر من أي وقت مضى. ولكن هذا أيضا عصر
تهديدات جديدة - تهديدات من الإرهابيين، ومن الدول
الشريرة التي تؤيدهم، تهديدات من الأحقاد العرقية،
والدينية، والعنصرية، والقبلية، تهديدات من
المجرمين الدوليين وتجار المخدرات - وهم جميعا
سيصبحون أكثر خطرا إذا تمكنوا من الوصول إلى أسلحة
الدمار الشامل.

إن التحدي الذي يواجهنا هو ببساطة تحد ذو
شقين: اقتناص الفرص الجديدة من أجل أن ينعم عدد
أكبر من الناس بالسلم والحرية والأمن والرخاء، والتحرك
بقوة وبسرعة ضد المخاطر التي أسفر عنها هذا
التغيير.

ونتخذ في هذا الأسبوع وفي هذا المكان خطوة
عملاقة إلى الأمام. فبتوافق الآراء العام العالمي،

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

خطاب فخامة السيد ويليام جيفرسون كلينتون،
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع
الجمعية أولا إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة
الأمريكية.

اصطحب السيد ويليام جيفرسون كلينتون،
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية
العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني،
بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم
المتحدة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة
السيد ويليام جيفرسون كلينتون وأن أدعوه إلى
مخاطبة الجمعية.

الرئيس كلينتون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل
ثلاث سنوات، كان لي الشرف بأن أكون أول رئيس
أمريكي ولد بعد إنشاء الأمم المتحدة، يخطب
الجمعية العامة. إن الأمم المتحدة، في سنتها الحادية
والخمسين لم تحقق بعد كل طموحات مؤسسيها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

قذائف روسية موجهة إلى أمريكا ولا قذائف أمريكية موجهة إلى روسيا.

ومن خلال معاهدي ستارت نخفض أسلحتنا النووية بمقدار الثلثين. وأوكرانيا، وبيلاروس، وكازاخستان تتخلى عن الأسلحة النووية المتروكة على أراضيها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

ونحن نعمل مع الدول المستقلة حديثا لتحسين الأمن في المنشآت النووية ولتحويل الأسلحة النووية إلى الاستخدامات السلمية.

وقد تبنت الولايات المتحدة والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية جنوب المحيط الهادئ والقارة الأفريقية كمنطقتين خاليتين من الأسلحة النووية. ويعتبر الآن نصف أرض العالم خاليا من الأسلحة النووية باتفاق دولي. كما قام المجتمع الدولي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية.

ومع ذلك، فإن بعض هذه التغييرات ذاتها التي مكنت من تحقيق هذا التقدم قد أوجد مخاطر جديدة. كذلك، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي قد ترك مواد نووية منتشرة في شتى أنحاء الدول المستقلة حديثا. وفي الوقت الذي انهارت فيه الحواجز حول العالم، ازداد خطر تهريب الأسلحة النووية. ولذلك فإننا إذ نعمل على تخفيض المخزونات العالمية من أسلحة الدمار الشامل، يجب أيضا أن نقلل من خطر وقوع مواد فتاكة في أيدي أئيمة، وأن نحرص على تطوير دفاعات فعالة لشعوبنا فيما لو حدث ذلك.

وللولايات المتحدة ستة أهداف ذات أولوية لإزالة تهديد دمار الأسلحة النووية وتهديد أسلحة الدمار الشامل، وللحد من انتشارها الخطير.

فأولا، يجب أن نحمي شعوبنا من الهجمات الكيميائية، وأن نجعل التهديد بالغازات السامة أكثر صعوبة للدول الشريرة والإرهابيين، وذلك بإدخالنا اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. وأشكر الدول هنا التي صادقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأشعر بأسف عميق لأن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لم يصوت بعد على الاتفاقية، ولكنني أريد أن أطمئنكم وأطمئن الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى أنني لن أدع هذه المعاهدة تموت،

سنتعهد تعهدا رسميا بإنهاء جميع التجارب النووية إلى الأبد.

وقد كان لي الشرف العظيم، قبل دخولي هذه القاعة، أن أكون أول زعيم يوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد فعلت هذا بشيء من الاعتزاز بهذا القلم، لأن هذا القلم هو نفسه الذي استخدمه الرئيس كينيدي عندما سعى إلى إخراج معاهدة الحظر الجزئي للتجارب إلى حيز الوجود قبل ٣٣ سنة.

ولسوف تساعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذه على منع الدول النووية من تطوير أسلحة أكثر تقدما وأشد خطرا. وسوف تحد من قدرة الدول الأخرى على الحصول بنفسها على مثل هذه المعدات. إنها توجهنا صوب قرن تتسنى فيه مواصلة خفض أدوار ومخاطر الأسلحة النووية والقضاء عليها تماما في نهاية المطاف.

وأريد أن أشكر جميع من ساعدوا على إيصالنا إلى هذا اليوم، ولا سيما رئيس اللجنة التفاوضية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، سفير هولندا راماك، وحكومة استراليا، التي أخذت زمام المبادرة في الأمم المتحدة.

وأشكر الأمين العام على الملاحظات التي أدلى بها هذا الصباح إقرارا لمعايير وقواعد مساعدة الأمم المتحدة كوديعة للمعاهدة.

وإن توقيعات دول العالم النووية المعلنه - أي الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة - إلى جانب توقيعات الأغلبية الساحقة من الدول ستوجد على الفور مبدءا دوليا ضد التجارب النووية حتى من قبل دخول المعاهدة رسميا حيز النفاذ.

وقد جاءت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ثمرة جهود مشتركة في مفاوضات شاقة. وقد شكنا البعض من أنها لا تفرض نزعا تاما للسلاح النووي في تاريخ معين. وأود أو أقول لهم، "لا تنبذوا مزايا هذا الإنجاز بتجاهل التقدم الهائل الذي أحرزناه بالفعل صوب ذلك الهدف". اليوم، لا توجد

وأخيراً، يجب أن نضع حداً للمذبحة الناجمة عن الألغام البرية المضادة للأفراد التي هي بمثابة قتل مختبئين يقتلون ويشوهون ما يزيد على ٢٥ شخص سنوياً. ولقد أعلنت في أيار/مايو عن مجموعة من الإجراءات التي ستتخذها الولايات المتحدة في هذا السبيل. وأجدد اليوم المناداة بإجراء مفاوضات عاجلة ترمي إلى فرض حظر عالمي على استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. فأولادنا يستحقون أن يمشوا على الأرض بأمان.

قبل ثلاثة وثلاثين عاماً، في أوج الحرب الباردة، ألقى الرئيس كينيدي كلمة في الجامعة الأمريكية في واشنطن. وكان السلام موضوع كلمته، ولكن ليس مجرد السلام المثالي النظري. بل هو راح، يحثنا على أن نركز على:

"سلام يتصف بطابع عملي أكبر ويكون قابلاً للتحقق فعلاً - سلام لا يقوم على ثورة مفاجئة في الطبيعة الإنسانية، بل على تطور تدريجي في المؤسسات الإنسانية - على مجموعة من الإجراءات الملموسة والاتفاقات الفعالة التي تكون لصالح جميع المعنيين".

وفي تلك الكلمة ذاتها أعلن عن نية الشروع في تاريخ قريب في إجراء محادثات في موسكو بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

ولقد تخطت رؤيا الرئيس كينيدي الاحتمالات التي كانت موجودة على أيامه، بيد أن كلماته ما زالت تنطبق علينا. وفيما نوقع أسماءها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وهي الجائزة التي طال السعي إليها أكثر مما طال السعي إلى أي جائزة أخرى في تاريخ تحديد الأسلحة والتي كان الكفاح من أجل الوصول إليها أشق ما يكون الكفاح - دعونا نستجمع لأنفسنا ثقة الرواد السابقين ونركز أبصارنا على تحديات القرن الجديد.

وطوال السنوات الثلاث الماضية، تحركنا في الاتجاه الصحيح تصدياً لتلك التحديات، ففي البوسنة حيث حطت الحرب أوزارها وحيث توجه الناس بسلام قبل ١٠ أيام فقط إلى صنادق الاقتراع، تحركنا في الاتجاه

وسننضم إلى صفوف الدول المصممة على منع انتشار الأسلحة الكيميائية.

وثانياً، يجب أن نقلل من خطر إمكانية قيام دولة أو منظمة خارجية على القانون ببناء جهاز نووي، وذلك من خلال التفاوض على معاهدة لتجميد إنتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في الأسلحة النووية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يشرع في التصدي لهذا التحدي فوراً. ولقد أقدمت الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة بالفعل على وقف إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الأسلحة. وأحث الدول الأخرى على إنهاء إنتاج هذه المواد إنتاجاً غير مكفول بالضمانات إلى أن يكتمل إعداد هذه المعاهدة.

وثالثاً، يجب أن نواصل تخفيض ترساناتنا النووية. وعندما تصادق روسيا على معاهدة ستارت الثانية، فإننا على أتم استعداد، الرئيس يلتسن وأنا، لبحث إمكانية إجراء مزيد من التخفيضات، فضلاً عن الحد من الرؤوس والمواد النووية ورصدها. وبذلك نسعى إلى أن تصبح التخفيضات العميقة أمراً لا رجعة فيه.

ورابعاً، يجب أن نعزز جهودنا ضد انتشار الأسلحة النووية عن طريق تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن نعطي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً أقوى وأدوات أمضى لإجراء عمليات تفتيش على نطاق عالمي. وينبغي للمسؤولين عن إنفاذ القانون ومسؤولي الجمارك عندنا أن يشددوا أوأصر التعاون في مكافحة التهريب النووي. وأحث جميع الدول التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وخامساً، ينبغي أن نحمي شعوبنا، على نحو أفضل، من أولئك الذين يستخدمون الأمراض كسلاح حربي، عن طريق إكساب اتفاقية الأسلحة البيولوجية الوسائل اللازمة لتعزيز الامتثال لها، بما في ذلك إجراء تحقیقات موقعية عندما تتوفر لدينا دواع للاعتقاد بأن هذه الأسلحة يحتمل أن تكون قد استعملت، أو عندما ينتشر المرض على نحو مثير للشبهات. وينبغي أن نهذف إلى إنجاز هذه المهمة بحلول عام ١٩٩٨.

كبيراً، ولكن هناك الكثير مما لا يزال علينا أن نفعله من أجل فتح الأسواق، وإيجاد ملايين الوظائف الجديدة لجميع شعوبنا.

وفي هذا الوقت، وقت التحدي والتغيير، فإن الأمم فـالمتحدة تصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأن عالمنا أصبح أكثر ترابطاً منه في أي وقت مضى. ومعظم الأمريكيين يعرفون هذا. والمؤسف أن بعض الأمريكيين في توقعهم إلى الابتعاد عن مشاكل العالم، ولربما إلى زيادة التركيز على مشاكلنا، يتجاهلون ما فعلته الأمم المتحدة، ويتجاهلون منافع التعاون. وهم يتجاهلون اعتمادنا المتبادل معكم جميعاً في سبيل تهيئة مستقبل أفضل. ويتجاهلون جميع ما فعله الأمم المتحدة للنهوض بحياة الملايين بالحفاظ على السلام، وتحسين الأطفال من الأمراض، ورعاية اللاجئين، ومشاطرة نعم التقدم في شتى أرجاء العالم. لقد أوجدوا صعوبات للولايات المتحدة في سبيل الوفاء بالتزاماتها للأمم المتحدة. ولكن دعوني أطمئنكم جميعاً إلى أن الأغلبية الساحقة من الأمريكيين يؤيدون الأمم المتحدة، ليس لأنها تعبر عن مثلنا نحن فحسب، بل لأنها تعزز أيضاً مصالحنا. يجب أن نواصل العمل لإظهار التأييد الذي يشعر به شعبنا. فللعام الحادي والخمسين على التوالي، ستبقى الولايات المتحدة المساهم المالي الأكبر في الأمم المتحدة. ونحن ندفع ما يتوجب علينا، وأنا ملتزم بدفع الالتزامات المتراكمة علينا. على أننا نؤيد أيضاً عملية الإصلاح، التي أنجزت عملاً كثيراً من أجل إصلاح وتبسيط البيروقراطية وضبط الميزانية، وهي عملية ينبغي أن تستمر.

ونعتقد أيضاً أنه يجب علينا جميعاً - أمم العالم التي تعمل سوياً - أن نبذل مزيداً من الجهد لمكافحة الإرهاب. لقد طلبت إلى الأمم المتحدة هنا في العام الماضي أن تلتزم بهدف عدم إظهار أي تسامح على الإطلاق تجاه العدوان والإرهاب والتصرفات الخارجة على القانون. وبصراحة لم نفعل ذلك بعد. فعدم التسامح على الإطلاق يعني عدم تقديم المساعدة ولا المأوى للإرهابيين الذين يذبحون الأبرياء، وللمتاجرين بالمخدرات الذين يسممون أطفالنا، ويعني عمل كل ما نستطيعه لمنع أسلحة الدمار الشامل من الوصول إلى الأيدي الأثيمة. وعدم التسامح على الإطلاق يتطلب منا عزل الدول التي ترفض الانصياع للقواعد التي ارتضيناها جميعاً للسلوك المتحضر. فما دام العراق يهدد جيرانه وشعبه، وما دامت إيران تدعّم

الصحيح. ويجب أن نساعد البوسنة الآن على بناء مستقبل موحد وديمقراطي وسلمي.

وفي هايتي حيث ولى الدكتاتوريون، وعادت الديمقراطية وانتهت هجرة اللاجئين، تحركنا في الاتجاه الصحيح. ويجب أن نساعد الشعب الهايتي الآن على أن يستفيد استفادة كاملة من منافع الحرية ويشق طريقه إلى مستقبل أكثر ازدهاراً. وفي الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية، أحرز تقدم نحو تحقيق سلام دائم، ونحن نتحرك في الاتجاه الصحيح. ويجب أن نؤيد الآن استمرار إحراز تقدم بين إسرائيل والفلسطينيين، ويجب أن نوسع دائرة السلام لتشمل المزيد من جيران إسرائيل. ويجب أن نساعد على إعطاء أطفال بلقاست فرصة للعيش حياة طبيعية.

ونظراً لحقيقة أن الديمقراطية والأسواق المفتوحة والسلام أمور أخذت تترسخ حول العالم، فإننا نتحرك في الاتجاه الصحيح. وهنا في الأمريكيتين، أصبحت كل دولة من دولنا ترفع راية الحرية إلا واحدة. وفي أوروبا الوسطى، وفي روسيا، وأوكرانيا والدول الأخرى المستقلة حديثاً، استحوذت قوى الإصلاح منا كل الاحترام وستستمر في نيل تأييد الولايات المتحدة. ويجب أن نبدأ الآن بالترحيب بالديمقراطيات الجديدة القائمة في أوروبا في منظمة حلف شمال الأطلسي، وتعزيز شراكة المنظمة مع روسيا، وبناء أوروبا آمنة وغير مقسمة.

وفي آسيا تسنى بجهود متضافرة من جانب كوريا الجنوبية واليابان والصين وأمريكا، إقناع كوريا الشمالية بتجميد برنامجها النووي ووضعها تحت رقابة دولية. والآن، في ضوء الأعمال الاستفزازية التي قامت بها كوريا الشمالية، يجب أن نواصل السعي إلى تحقيق سلام دائم لجميع أبناء الشعب الكوري. لقد أصبح كوكبنا أكثر أماناً بسبب الجهود المشتركة التي بذلناها من أجل إغلاق تشيرنوبيل، ومن أجل التصدي لتحديات تغير المناخ، ومن أجل حماية غابات العالم ومحيطاته. ويجب الآن أن نضطلع بواجبنا باعتبارنا حماة بيئتنا حتى يرث أطفالنا كوكباً أكثر صحة وسلامة.

ويجب علينا جميعاً أن نواصل بذل جهودنا التاريخية من أجل بناء نظام تجاري أفضل وأكثر عالمية للقرن الحادي والعشرين. ولقد أحرزنا تقدماً

وأقول لكل أمة يقع أطفالها فريسة المخدرات وكل أمة تنتج هذه المخدرات: لا بد أن نفضل المزيد لتقليل الطلب وإزالة المخدرات غير الشرعية من الأسواق والشوارع. وستقوم الولايات المتحدة بنصيبها. وفي الأسبوع المقبل سأوجه ما قيمته أكثر

الإرهابيين وتحميهم، وما دامت ليبيا ترفض تسليم الأشخاص الذين فجروا طائرة بان آم ١٠٣، فإن هذه الدول لا يصح أن تصبح أعضاء كاملي العضوية في أسرة الأمم.

إن الولايات المتحدة تنفذ استراتيجية ذات أجزاء ثلاثة ضد الإرهابيين: ففي الخارج، نعمل بصورة أوثق من أي وقت مضى مع الدول التي تفكر بنفس تفكيرنا، وفي الداخل، نقدم إلى القائمين على إنفاذ القانون أمضى الأدوات المتاحة لمناهضة الإرهاب، ونبذل كل ما نستطيعه من أجل أن نجعل مطاراتنا والطائرات التي تصل بيننا جميعاً، أكثر وأشد أماناً حتى مما هي عليه الآن. ولقد طلبت إلى الكونغرس عندنا تخصيص ما يزيد على بليون دولار للوفاء بهذه الالتزامات، ونقوم الآن بتنفيذ خطة أمن الطيران التي تقدم بها نائب رئيس الولايات المتحدة لكفالة المزيد من الأمان للمسافرين إلى الولايات المتحدة ومنها وداخلها.

وثمة تدابير أخرى ينبغي أن نتخذها سوياً. وفي العام الماضي، حثت على أن نقوم جميعاً باتخاذ إجراءات صارمة لوقف عمليات غسل الأموال والشركات التي تتخذ واجهة لذلك وإغلاق الأسواق غير الرسمية للسلاح والمتفجرات والوثائق المزورة، وفتح مراكز جديدة لإنفاذ القانون في شتى أنحاء العالم وتعزيز الضمانات بالنسبة للمواد الفتاكة. ولقد أحرزنا تقدماً في كل مجال من هذه المجالات من خلال الأمم المتحدة، ومؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ، ومؤتمر باريس المعني بالإرهاب ومن خلال جهودنا فرادى.

والآن ينبغي لنا أن نعتد الإعلان المتعلق بالجريمة والأمن العام الذي اقترحته في العام الماضي. وهو يتضمن تعهداً بعدم كفالة الملاح، حتى يمكننا بصوت واحد أن نقول للإرهابيين والمجرمين ومهربي المخدرات: "ليس أمامكم مكان يمكن أن تفروا إليه، وليس ثمة مكان يمكنكم الاختباء فيه". وأدعو جميع الأعضاء إلى التصديق على إحدى عشرة اتفاقية دولية يمكن أن تساعد في منع الإرهاب والمعاقبة عليه وتجريم استخدام المتفجرات في الهجمات الإرهابية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد وليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، من المنصة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب سعادة السيد أندريس شكيللي، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمتع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد أندريس شكيللي، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية لاتفيا، سعادة السيد أندريس شكيللي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شكيللي (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم وأتمنى لكم النجاح في النهوض بواجباتكم خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأتمنى لكم جميعاً دورة للجمعية العامة تكون منتجة ومثمرة وأؤكد لأعضاء الجمعية التعاون الكامل من جانب وفد لاتفيا في سبيل إنجاح عملهم.

إن كلمة "إصلاح" استخدمت كثيراً خلال الدورة السابقة لهذه الهيئة. وكلمة "أزمة" قد تصبح شائعة بنفس القدر خلال الدورة الحادية والخمسين. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما قاله رئيس الولايات المتحدة، جون فيتزجيرالد كنيدي:

"إن كلمة "أزمة" عند كتابتها باللغة الصينية، تتألف من حرفين. أحدهما يمثل الخطر والآخر يمثل الفرصة."

من ١٠٠ مليون دولار من معدات الدفاع والخدمات والتدريب إلى المكسيك وكولومبيا وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي.

وهذه الموارد ستساعد أصدقاءنا على وقف تدفق المخدرات عند المنع. والآن أطلب من كل أمة تصدر المواد الكيميائية اللازمة لصنع المخدرات غير المشروعة إنشاء فريق غير رسمي يعمل أعضاؤه على منع حصول منتجي المخدرات على هذه المواد الكيميائية. ولا ينبغي لنا أن نسمح لمزيد من المخدرات بإظلام فجر القرن المقبل.

ويرتبط واجبنا في مكافحة جميع قوى التدمير ارتباطاً مباشراً بجهودنا من أجل تقليل خطر أسلحة الدمار الشامل. ونعلم جميعاً أننا لسنا في مأمن من هذا الخطر. وقد شهدنا هذا عندما تعرض أصدقاؤنا في اليابان للقدرة الفتاكة لقنبلة صغيرة من غاز السارين أطلقت في مترو الأنفاق في طوكيو. ونعلم أن نزرا يسيرا من البلوتونيوم يكفي لبناء قنبلة نووية. ونعلم أنه قد أصبح بإمكان أعداد متزايدة من الأشخاص الخطرين الحصول على مواد الدمار الشامل، نظراً لما أصبح يشهده عصرنا من القدرة على الانتقال السريع واجتياز الحدود المفتوحة. إن تخليص ترسانات عالمنا من هذه المشاكل والحيلولة دون انتشارها أصبح مطلباً يكتسي بالنسبة لنا جميعاً إلحاحاً جديداً قوياً.

دعونا نقوي تصميمنا على محاربة الدول الشريرة والإرهابيين والمجرمين الذين يعرضون للخطر سلامتنا وأسلوب حياتنا وإمكانات أطفالنا في القرن الحادي والعشرين. دعونا نلزم أنفسنا بمنعهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ودعونا نبذل جهداً أكبر من أي وقت مضى لإزاحة الخلفية النووية التي أظلمت المسرح العالمي أمداً طويلاً جداً. ودعونا نجعل من هذه المهام الرسمية التزامنا المشترك وتعهدنا المشترك؛ وإذا فعلنا هذا سيمكننا عندئذ أن ندخل معاً القرن الحادي والعشرين سائرين صوب عالم أفضل وأكثر أمناً أي صوب ذلك العالم الأفضل والأكثر أمناً الذي ما برحت الأمم المتحدة تسعى لإقامته منذ ٥١ سنة.

في عالمنا السريع التغير والمتقلص الأبعاد، والذي تتبدل فيه بسرعة مفاهيم المسافة والسرعة والإعلام. إن الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وفرار السكان من ديارهم وغير ذلك من العواقب أمور تأتي من ركاب الصراعات المحلية، ولكنها لا تقتصر على منطقة الصراع. وعدم الاستقرار السياسي والخلافات العرقية والدينية والإثنية، المقترنة بمستويات معيشية منخفضة، أمور تتولد عنها الصراعات المسلحة. وكتدابير وقائية، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الترويج بنشاط لاحترام حقوق الإنسان والتسامح ولعالمية الأمم المتحدة ونزع السلاح وتنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة، ودعم اقتصادات الدول التي قد تحتاج الى مساعدة.

إننا نشني على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فتح باب التوقيع والتصديق عليها بعد سعي طويل وصعب الى حل توفيق. وإنني أنوي التوقيع على هذه المعاهدة اليوم. ونحن على اقتناع بأن هذه المعاهدة يمكن أن تقرب العالم من السلام. وتجد لاتفيا أن من الضروري مواصلة العمل على تحديد الأسلحة التقليدية. ونحن نؤيد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على الرغم من قلقنا من أن أكبر دولتين منتجيتين للأسلحة الكيميائية لم تصادقا بعد على الاتفاقية.

وتؤمن لاتفيا بأنه ينبغي أن يظل الاحترام العالمي لحقوق الإنسان من بين أولويات الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وفي ضوء التزايد المستمر لمهام نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تصبح زيادة المخصصات التي تركز لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان أمرا ضروريا ضرورة مطلقة. فالمعايير المزدوجة في ميدان حقوق الإنسان غير مقبولة، وتولي لاتفيا اهتماما خاصا لهذا. إن المبادئ التوجيهية للاحترام العالمي لحقوق الإنسان واردة في الوثائق المعتمدة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي للبلدان أن تقوم بتطبيق هذه المبادئ التوجيهية وأن تشاطر الآخرين خبرتهم في تطبيقها.

وفي لاتفيا تطبق هذه المبادئ التوجيهية على وضع ديموغرافي فريد ناجم عن ٥٠ سنة من الاحتلال. ووفقا لتوصية المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، أنشأت لاتفيا هيئة مستقلة لحماية حقوق الإنسان هي مكتب الدولة لحقوق الإنسان. وهذا المكتب مكلف بالاستماع الى شكاوى المقيمين في لاتفيا والتحقيق فيها، وإعلام

وما فتئت لاتفيا، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة منذ خمس سنوات، تؤيد على الدوام الإصلاحات من أجل تفادي الأزمات. إن غيابنا من المجتمع الدولي الذي دام خمسين سنة يجعلنا نقدر أيما تقدير كون هذا المحفل المكان الوحيد في العالم الذي يمكن فيه لجميع الأمم أن تدلي بدلوها على قدم المساواة بصدد المسائل ذات الأهمية العالمية.

إن الإدلاء ببيان من هذه المنصة وسيلة وليس غاية. وهو ليس إلا خطوة أولى من خطوات عديدة لبلوغ مرحلة من مراحل التطور الإنساني وصفها إيمانويل كانت بالسلام السرمدي. وكثيرا ما كان أقرب ما نصل اليه لتحقيق الهدف المثالي لعالم خال من الحرب تنهض فيه الأمم المتحدة بدور صائن السلم والأمن الدوليين هو مجرد إنشاء الآليات اللازمة لوقف صراع مسلح. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أذكركم بأن كتيبة حفظ السلام المشتركة بين استونيا ولاتفيا وليتوانيا، التي سيكتمل تدريبها في العام المقبل، ستشكل إسهاما من جانب دول البلطيق في تعزيز آليات حفظ السلام وصنع السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة.

ويدفعنا الوضع العالمي الراهن الى التساؤل كم من المرات فاتتنا الفرصة، وكم من المرات كانت تعوزنا الحكمة والبصيرة والدبلوماسية الفعالة في محاولتنا لحسم المنازعات سلميا. فلم تكن الصومال ويوغوسلافيا السابقة والنشيشان ورواندا المناطق الوحيدة التي عانت مؤخرا. وهذه مشاكل تواجه المجتمع العالمي بأسره، لا الأمم المتحدة وحدها. وهي تجعلنا نفكر في مدى بعدنا عن مثال السلم العالمي السرمدي، الذي لا يؤمن بإمكان تحقيقه إلا القليلون، على أن تحقيقه هو أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة. إننا نتفق جميعا على أن السلم قيمة أساسية وأن الحرب تعني الخراب والدمار. ومع هذا لا نزال نعيش في عالم تنشب فيه باستمرار صراعات مسلحة؛ ويكسب فيه البعض من الحرب؛ ولا تستبعد فيه علاقات الهيمنة، وقواعد اللعبة، والقيم المغايرة، الحرب كوسيلة لتحقيق المصالح الوطنية.

إن تخفيض احتمالات نشوب صراعات محلية عنصر هام من الأمن العالمي. فأى صراع مسلح محلي يمس المجتمع العالمي بأسره، وخاصة

ترشيحها لشغل مقعد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدءاً من عام ١٩٩٧.

لقد انقضى عام على مناسبة احتفال الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها التي استمعنا فيها الى الكثير عن الضرورة الملحة لإصلاح المنظمة. ومع ذلك، لم تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق في العام الماضي على هذه الإصلاحات التي طال انتظارها. وإذا استمرت الدول الأعضاء في عدم اتخاذ القرارات، فإن الأمم المتحدة ستفقد ببطء ولكن بلا محالة قدرتها على توكي أهدافها العالمية بفعالية. وكجزء من جهود الإصلاح، من الأهمية بمكان أن تفصح الأمم المتحدة بصورة دورية عن أولوياتها وأن تجري تقييماً لهذه الأولويات، وخاصة في الوقت الذي أصبحت فيه الموارد محدودة والمطالب متزايدة.

إن الوضع المالي هو أحد أسباب الأزمة التي تواجهها الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الاشتراكات المالية المقررة على كل دولة عضو للمنظمة انعكاساً لقدرة الدولة العضو على الدفع. فالأنصبة المقررة قد تشكل عبئاً ثقيلاً على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال والتي قرّرت عليها أنصبة أكبر من اللازم. وينبغي لأي نظام يوضع في المستقبل لتحديد الأنصبة أن يكون عادلاً وشفافاً ومرناً بحيث يتكيف ببسر مع التغيرات الاقتصادية.

وتود لاتفيا أن تكرر رأيها في أن إيجاد آليات تمويل جديدة وخلاقة أصبح أمراً ضرورياً. وهي تؤيد الجهود الحالية التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسة هذه الآليات بغية تمويل تنمية مستدامة. إن استحداث آليات جديدة للتمويل وغير ذلك من وسائل الإدارة المالية أمر من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الانضباط المالي الضعيف حالياً لدى الدول الأعضاء.

وتؤيد لاتفيا الإصلاحات التي تسفر عن تخفيض في عدد هيئات الجمعية العامة الفرعية وعدد الهياكل الإدارية في الأمانة العامة، كما ترحب بإدخال أساليب الإدارة الحديثة إدخالاً كاملاً.

بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن تكون الأولوية لتعديل عضويته بغية تحقيق تمثيل جغرافي منصف والاستجابة إلى الزيادة الحاصلة في

أعضاء المجتمع بأمور حقوق الإنسان، وتقديم توصيات للحكومة والبرلمان بشأن التشريعات التي تمس حقوق الإنسان. ولدى إنشاء مكتب الدولة لحقوق الإنسان، تلقت لاتفيا معونة قيمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان.

ولا بد للأمم المتحدة أن تواصل حماية تلك القيم التي تولد احترام حقوق الإنسان والتسامح ونهب العنف وتعزيز السلام. فلا الأسلحة ولا القوة المادية هي القدرة على حماية البيوت والناس والبلدان. فالأمن الحقيقي يتوقف بالأحرى، في جملة أمور، على العلاقات الطيبة مع جميع الجيران وعلى وجود الاقتصاد القوي. ولاتفيا تسير على هدى من هذه السياسة بنجاح. فهدفنا هو تحقيق نمو اقتصادي سريع واجتذاب الاستثمار الأجنبي الى لاتفيا. وبالفعل سجلت لاتفيا هذا العام مستوى من أدنى مستويات التضخم في أوروبا الشرقية، وذلك بالاقتران مع استقرار للعملة وأرقام قياسية للتنمية سريعة الارتفاع. ولدينا شبكة موانئ متطورة، بما في ذلك ثاني أكبر ميناء في العالم لشحن أملاح البوتاسيوم وميناء من أكبر الموانئ الأوروبية لعبور المنتجات النفطية.

إن لاتفيا تقع جغرافياً في قلب دول البلطيق وهي جسر اقتصادي طبيعي بين الشرق والغرب. وينتمي بلدنا لأسرة الدول الديمقراطية الأوروبية، ويشاطر قيمها المشتركة ويتعاون على حمايتها. والاندماج في الهياكل الأوروبية وعبر الأطلسية أولوية قصوى بالنسبة للاتفيا. ونحن نعمل بنشاط على ادماج لاتفيا في النظام الاقتصادي الأوروبي والنظام الاقتصادي العالمي، وكذلك على المشاركة الوثيقة في القارة الأوروبية، على المستويين الحكومي وغير الحكومي.

وتشارك لاتفيا أيضاً في الجهود الرامية الى تحسين عمل الأمم المتحدة لجعل المنظمة قادرة على الاستجابة بفعالية أكبر لتحديات عصرنا. وإن لاتفيا، دعماً منها لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وإدراكاً منها لاستصواب تواتر المناوبة بين الدول الأعضاء في شغل مقاعد الأجهزة الهامة للأمم المتحدة، تطرح للمرة الأولى

"ارتفاعاً هائلاً في مستوى الآمال المعقودة
على الأمم المتحدة" (القرار ٦/٥٠)

ودعا الإعلان إلى اغتنام الفرصة

"لإعادة توجيه المنظمة نحو زيادة خدماتها

عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العقود
الأخيرة. ويجب زيادة فعالية عمل مجلس الأمن بجعل
أساليب عمله أكثر شفافية وبتبادل المعلومات مع
غير الأعضاء على نحو أكبر حتى مما هو حاصل الآن.

إن لاتفيا بلد يتمسك بمثل السلام
والديمقراطية وحقوق الإنسان. ويشاطر المجتمع
العالمي جهودده الرامية إلى الحفاظ على هذه
المثل وتحقيقها. وهو عضو نشط في مجتمع
الدول. ونحن نعتقد أن هذا هو الطريق الحق المؤدي
إلى الأمن والازدهار الاجتماعي والاقتصادي لبلدنا
وللعالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي
الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في
أيرلندا، سعادة السيد ديك سبرينغ، الذي سيتكلم
باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد سبرينغ (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي أن أتقدم إليكم بأحر
التهانى على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في
دورتها الحادية والخمسين. وإنني على ثقة كبيرة
بأنكم، بفضل مهارتكم وخبرتكم، ستوفرون لنا القيادة
والتوجيه اللازمين لضمان نجاح أعمال هذه الدورة.
ونؤكد لكم على دعمنا الكامل.

يُشرفني أن أخطب هذه الجمعية باسم
الاتحاد الأوروبي.

اجتمعنا في السنة الماضية هنا بمناسبة الذكرى
السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وانطوت
الخطابات التي استمعنا إليها حينذاك على رسالة
مزدوجة: الاقتناع بأن الأمم المتحدة تظل، بأكثر من
أي وقت مضى، هيئة لا غنى عنها في عالم
يتزايد فيه الترابط بين الدول؛ والحرص على أن
تتكيف الهيئة وتجدد نفسها تلبية لاحتياجات قرن
جديد. وكان هناك نداء واضح بالكف عن نهج عدم
دفع المبالغ المستحقة للأمم المتحدة باعتباره سماً لا
بد أن يُخلص منه هذا النظام.

كما أن الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية
الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة قد توقع عن حق:

المدنيين الأبرياء، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال؛ وزيادة كبيرة في عدد اللاجئين المرتفع أصلاً؛ وانتهاكات جسيمة وصارخة لحقوق الإنسان على نطاق واسع؛ وانتشار الجوع والمرض والتشرد على نطاق واسع. في نفس الوقت، كانت الأخطار التي تتهدد البيئة وبلايا المخدرات والإرهاب من بين مجموعة جديدة من المخاطر والتحديات التي تتطلب عملاً دولياً متضافراً.

إن طابع الإلحاح والتعقيد الذي تتسم به هذه المشاكل والمشاكل الأخرى التي تواجه الأمم المتحدة، في وقت يحدث فيه تغيير سياسي واقتصادي وتكنولوجي كبير، حدا بنا إلى توجيه نداء لتجديد حيوية الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في التعامل مع هذه الاحتياجات الجديدة. وقد أحرز في العام الماضي بعض التقدم في ترشيح أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي تعزيز الكفاءة وتحسين الإدارة. وهذا أمر يستحق الاعتراف به. إلا أننا لا نزال بعيدين عن النتائج الكلية المرجوة. ويتعين على الدول الأعضاء والمنظمة بذل جهود جديدة جادة. فالنهج المتعدد الأطراف الذي تجسده الأمم المتحدة معرض للخطر إن لم نتصد للتحديات التي تواجهنا. ونحن بحاجة إلى التزام متجدد بالعمل الجماعي، برؤية وقيادة قويتين مدعومتين بالإرادة السياسية لكل دولة عضو. والاتحاد الأوروبي يحدد ثانية اليوم التزامه بالأمم المتحدة. ونحن مصممون على إعدادها للقيام بمهام قرن جديد.

وتعلمنا من التجارب الأخيرة أننا نحتاج إلى استراتيجية أكثر شمولاً لمنع وقوع الصراعات وإدارة الأزمات. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعالج أسباب الصراع ونتائجها. وقد كانت خطة السلام المقدمة من الأمين العام، مبادرة مدروسة أتت في حينها وتوضح الطريق إلى الأمام. وتم استيعاب دروس هامة من تجربة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ويجب تطبيقها لدى وضع هذه الاستراتيجية الجديدة.

ولضمان تحقيق السلام، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للصراع. فكثيراً ما يطلب إلى الأمم المتحدة أن تستجيب لما يعقب الصراع من نتائج مروعة. والوقاية هي استراتيجية أفضل بكثير. والانذار المبكر المحسن عن طريق بذل جهود أكثر فاعلية وتنسيقاً على الصعيد الدولي وتأخذ في الحسبان أيضاً العوامل الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن يسهم بالكثير في تحسين نوعية الاستجابة. ويجب أن يكون هناك اهتمام متزايد

لبنى البشر، وبخاصة للأشخاص الذين يعانون من المشقة والحرمان الشديد.

لا حاجة بنا في بداية الدورة الحادية والخمسين إلى التماس جدول أعمال جديد. فلا يزال التعاون من خلال الأمم المتحدة يوفر للعالم الوسيلة التي لا غنى عنها للنهوض بالسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وأعمال الرعاية الإنسانية. وللحفاظ على فعالية المنظمة، نحن نحتاج، بالإضافة إلى الموارد الكافية، إلى تحديث مستمر لهياكل وأساليب عمل مؤسسات الأمم المتحدة وما يجب علينا أن نفعله الآن هو زيادة التركيز على الأولويات المشتركة لتحقيق هذه الغاية واتخاذ القرارات التي تضعها موضع التنفيذ.

إن العولمة إحدى الخصائص المميزة لعصرنا. ومعها جاء الإدراك بأنه لا يمكن للدول، أو حتى المناطق، إذا تصرفت بمعزل عن غيرها أن تكفل السلم والازدهار. والاتحاد الأوروبي نفسه يجسد مبادئ التعاون والترابط وحقوق الإنسان والديمقراطية. كما أن روح التعاون هي أيضاً المنطلق لإسهام الاتحاد على الصعيد العالمي، حيث تشكل المنافع الجمّة التي يمكن تحقيقها بالعمل سوياً تحد هو أعظم تحد يواجه البشرية اليوم، وهو التحدي الذي يمكن أن يعود علينا بأجزل العطاء.

إن ترابط شعوبنا وأمننا ومناطقنا، الذي يحدو بنا إلى الاجتماع هنا كأمم متحدة، خليق بأن يؤكد الدور والإمكانية الفريدين لهذه المنظمة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة من نوعها التي يمتد أثرها إلى العالم كله. فهل حقق ذلك فعلاً؟ هل قمنا بدعم إمكانيات الأمم المتحدة، أو بذلنا الطاقة والإبداع الكافيين الضروريين لاغتنام الفرص التي توفرها لنا؟

تمكنا في العام الماضي أن نتأمل، باعتزاز له ما يبرره، في خمسين عاماً من النجاحات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة. إلا أن ابتهاجنا خفف منه إدراك واقعي بأن مستوى النزاع والتفاوت الاقتصادي والأزمة الإنسانية في عالمنا آخذ في الازدياد لا في الاضمحلال. وقد شهدنا سلسلة من النزاعات العلنية الدموية في أجزاء الدولة الواحدة وعودة ظهور العداوات القديمة في مناطق عديدة من العالم، مما أسفر عن موت وإصابة ملايين

وقوع الصراع وإدارة الأزمات، نكون قد فعلنا الكثير لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال الجوهرى. وسيعمل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، على تقوية هذا الدور الحيوي للمنظمة وتعزيزه.

ولا يمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تقف بمفردها في مجالي منع وقوع الصراع وصيانة السلام العالمى. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتجاه نحو توثيق التعاون والدعم المتبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي أوروبا، اعتبرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ترتيباً إقليمياً وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتتعاون الأمم المتحدة والمنظمة تعاوناً وثيقاً بالفعل وتعملان على تنسيق جهودهما. وفي نطاق المنظمة، يعمل الاتحاد الأوروبي مع كل الدول المشاركة في المنظمة على مواصلة تطوير مفهوم المؤسسات التي يعزز بعضها بعضاً من أجل دعم الأمن والاستقرار الأوروبيين. ويشجع الاتحاد، بل يدعم الجهود المماثلة التي تبذل في مناطق أخرى. ومن المهم أن تستفيد الأمم المتحدة من هذه المبادرات وأن تعززها. وتمثل اجتماعات المنظمات الإقليمية التي عقدها الأمين العام في السنوات الأخيرة ابتداءً هاماً في هذا الصدد. وقد اضطلعت الأمم المتحدة منذ إنشائها بدور رئيسي في الاستراتيجيات الأطول أجلاً لمنع وقوع الصراعات، وبخاصة في ميادين نزاع السلاح تحديد الأسلحة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة.

ويعلق الاتحاد الأوروبي الأولوية القصوى على التقدم في ميداني تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإذا أردنا أن نستثمر في ميدان السلام، وجب علينا جميعاً أن نصبح من مناصري نزع السلاح. وقد كان اليوم يوماً جيداً على وجه الخصوص بالنسبة لنزع السلاح وللأمم المتحدة. فقد كان من دواعي شرفي صباح اليوم أن أنضم إلى زملائي الآخرين في الاتحاد الأوروبي في التوقيع، باسم دولنا، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويحث الاتحاد الأوروبي كل الدول على التوقيع على هذه المعاهدة الهامة وعلى التصديق عليها.

ويجب أن نستجيب إلى الرغبة الواضحة لجميع شعوبنا للعيش في عالم يمكن فيه تخفيض التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وإزالة هذه التهديدات في نهاية المطاف. لقد بدأنا باتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

بالدبلوماسية الوقائية وبلاستجابة للآزمات بطريقة أسرع وأفضل تخطيطاً وأكثر استنارة، بما في ذلك تحسين إجراءات التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. والآليات الحالية للوساطة والتوفيق والمسااعي الحميدة يمكن استغلالها على نحو أكثر نشاطاً وابتداعاً. ويجب أن يكون الإصلاح بعد الصراع أكثر شمولاً وتنسيقاً لمعالجة المسائل الأعم في مجال المساعدة الإنسانية، والتعمير الاقتصادي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شليم (تركيا)

وحتى مع النهج المحسّن للإنذار المبكر ومنع وقوع الصراع، ستظل عمليات حفظ السلام ضرورية. ويجب ألا تقلل التجربة المستفادة من بعض العمليات الصعبة مؤخرًا من سجل النجاح الذي حققته عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن دعم الاتحاد الأوروبي لدور الأمم المتحدة في حفظ السلام لا يتضاءل. والدول الأعضاء في الاتحاد، بما فيها بلدي، توفر دائماً الموارد والأفراد لعمليات الأمم المتحدة لعملية حفظ السلام. ويوفر الاتحاد اليوم أغلبية الأفراد اللازمين للعمليات الجارية ويسهم بحوالي ٣٧ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينطوي هذا على تضحيات، تشمل في بعض الأحيان التضحية بالنفس. وباسم الاتحاد الأوروبي، أحيي ذكرى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام، كما أحيي ما يزيد على ٢٥ ألفاً من حفظة السلام الذين يخدمون حالياً في ١٧ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويطلب إلى الأمم المتحدة في أغلب الأحيان أن تتدخل في حالات الصراع، دون ولاية واضحة أو موارد كافية أو الدعم السياسي المستمر اللازم لتحقيق أي من احتمالات النجاح. وغالباً ما يقتصر دور الأمم المتحدة على أن تُراقب إلى أجل غير محدد سلام هش بين أطراف متعادين لا يظهرون ميلاً حقيقياً - ولو بعد عشرات السنين - صوب تحمل مسؤولية إيجاد حل للصراع. وهذا يبذل موارد للأمم المتحدة تمس الحاجة إليها. ولكن ما هو أخطر أن من شأن ذلك أن يقوض الثقة في الأمم المتحدة. وإذا سخرنا طاقاتنا لوضع استراتيجيات جديدة لمنع

واجتماعيا ومنحها قوة وسلطة. وهذه مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وقد احتلت الأمم المتحدة منذ إنشائها مكان الصدارة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية والدفاع عنها. وسجلها في ذلك موضع فخر. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه المادي والسياسي للأعمال الحيوية الجارية في هذا المجال. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه من الأساسي ضمان التمويل الكافي من الميزانية العادية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تما التأييد الاعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية الذي عقد مؤخرا. وهي مبادرة مناسبة من حيث التوقيت لمعالجة هذه الإساءة المفزعة التي تمس كل مناطق العالم.

وعلى الرغم من العقود التي بذلت فيها الجهود وخصصت فيها الموارد، فإن هوة الفقر تتسع ولا تضيق. كما أن التنمية في كثير من أقل البلدان نموا تتراجع بدلا من أن تتقدم. وقد حان الوقت منذ أجل طويل لشن حملة عالمية جديدة لمكافحة الفقر، وهو السبب الرئيسي للصراع وعدم الاستقرار. وسنغطي أولوية رئيسية لمكافحة الفقر، وللمبادرة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

ويلزم بذل جهد أقوى لتنفيذ برامج رئيسية من أجل النهوض بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا، كما يلزم المزيد من التركيز والعمل بشأن منظور الجنس في عملية التنمية بأكملها.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بالدور المركزي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وستظل تضطلع به، من خلال وكالاتها وبرامجها المتخصصة، في الميادين الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. ونحن بحاجة إلى إصلاح وتنشيط منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال لضمان أن يكون لها أثر حقيقي ودائم على التنمية المستدامة.

إن هدفنا هو الإصلاح وليس تقليص الموارد. وقد بدأت هذه العملية فعلا بالمناقشات المتعلقة بـ "خطة للتنمية". والمطلوب هو إيجاد شعور بالأهمية العاجلة

والخطوة التالية هي بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف التجارب.

وسيعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية أيضا في هذه الدورة للتدابير الرامية إلى معالجة خطر الاستعمال العشوائي للألغام البرية المضادة للأفراد. واليوم، هناك ما يزيد على ١١٠ ملايين لغم بري في أرضنا، وأغلبها في البلدان النامية. وهي تقتل ٢٦ ألف نسمة كل عام بطريقة عشوائية، وأغلبهم من المدنيين، وكثير منهم من النساء والأطفال. وقد تسببت الألغام البرية المضادة للأفراد في إعاقة ربع مليون نسمة.

ومن المفارقات الشائنة التي نعجز عن تصديقها أنه في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة، بدعم قوي من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، عملها الحيوي في إزالة الألغام، لا يزال يزرع المزيد من ملايين الألغام البرية المضادة للأفراد سنويا. وقد أيد الاتحاد الأوروبي النداء الذي وجهه مجلس الأمن إلى كل الدول لكي تسهم في الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام. وندعو كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تنضم إلى الاتحاد الأوروبي بروح من الإنسانية المشتركة لوضع حد للقتل والتشويه العشوائيين بفعل الألغام البرية المضادة للأفراد.

ومما يستوجب اهتمامنا أيضا تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والإقليمي. والفرصة متاحة لنا الآن للتغلب على انعدام الثقة وعدم الأمن اللذين سادا من قبل مفاوضات تحديد الأسلحة، ولتهيئة مناخ من الشفافية والتعاون يؤدي إلى تخفيض الأسلحة. وتجري هذه العملية في أوروبا، ونأمل أن نراها تتطور في مناطق أخرى في العالم.

إن عدم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية سبب رئيسي من أسباب الصراع اليوم. فالكثير من الصراعات داخل الدول ينشأ من أفكار حقوق الإنسان الأساسية بالنسبة للأقليات، وفي بعض الحالات لمجتمعات كاملة من السكان. والحق الديمقراطي لجميع المواطنين في الاشتراك بحرية وعلانية في حكم مجتمعاتهم لا يزال يتعرض للتهديد والإنكار. وقد بدأت معركة تحرير المرأة اقتصاديا

المجالات. وهي تصرف الجهود والانتباه عن المهام الحقيقية التي تتطلبها الساعة.

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي مرارا أن جميع الدول الأعضاء ملتزمة بموجب الميثاق بأن تسدد متأخراتها وتدفع اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام في حينها وبالكامل ودون شروط. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تسهم بأكثر من ٢٥ في المائة من الميزانية العادية وما يزيد على ٣٧ في المائة من ميزانية حفظ السلام، تفي بهذا الالتزام باستمرار. وهي ترى أن حل هذه الأزمة يستوجب أن تحذو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حذوها.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى إجراء إصلاح مالي لضمان الاستقرار المالي طويل الأجل للأمم المتحدة. لذا فقد طرح مجموعة من الاقتراحات ترمي إلى تحقيق إصلاح مالي شامل، بما في ذلك تعديل جدول الأنصبة لجعله يعبر تعبيراً حقيقياً عن القدرة على الدفع.

وينبغي أن تشهد هذه الدورة جهوداً حاسمة للتفاوض بغية التوصل إلى حلول.

أما الصراعات والتوترات القائمة في عالم اليوم فهي تنعكس في المذكرة التي وزعت كجزء من هذا الخطاب والتي يوجز فيه الاتحاد الأوروبي موقفه من القضايا التي تواجه المجتمع العالمي. وأود أن أوجه الانتباه، عند هذه النقطة، إلى بعض المجالات الحرجة التي يهتم بها الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً وهي: يوغوسلافيا السابقة وقبرص وعملية السلام في الشرق الأوسط ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا.

ولم تنج أوروبا من الصراع العرقي المفجع الذي تشهده مناطق أخرى. وقد تطلب التقدم الذي أحرزناه في وضع نهاية للحرب الوحشية الدائرة في يوغوسلافيا جهوداً متضافرة من المجتمع الدولي ومجموعة متنوعة من الهيئات الدولية والإقليمية بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، ما زلنا نحتاج إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية الضخمة واحتياجات التعمير التي خلّفتها الحرب، وكذلك المهمة الأصعب والأطول أجلاً، والمتمثلة في إعادة بناء الثقة والأمن والسلام فيما بين شعوب

لإعطاء دفعة لأعمالنا أثناء دورة الجمعية العامة هذه، واستثمار التقدم المحرز مؤخراً. وسيولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً لمتابعة القرار ٢٢٧/٥٠ المتعلق بتنشيط المنظومة.

والمتابعة الفعالة للنتائج التي خلص إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية بشأن المساعدة الإنسانية تمثل أمراً حيوياً للتوصل إلى استراتيجية أكثر قوة وتنسيقاً داخل منظومة الأمم المتحدة، لوضع برامج فعالة حيثما تمس الحاجة إليها. ويلزم أيضاً أن نشهد تقدماً في تنسيق نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، بما فيها مؤتمر الموئل الثاني الذي عقد في حزيران/يونيه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتركيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجدداً على التهديد العالمي الذي تشكله المخدرات. وهو يولي أولوية عليا للتدابير الرامية إلى تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمحاربة هذا التهديد الذي يقوض نسيج مجتمعاتنا كلها.

وكان نجاح المؤتمر الذي عقده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدراوند موضع ترحيب حيث أنه يؤكد إمكانية إجراء إصلاح وتقديم في عملية تجديد النظام.

وستتيح لنا الدورة الاستثنائية المقبلة المعنية بجدول أعمال القرن ٢١ ومتابعة مؤتمر ريو إعطاء دفعة جديدة للأعمال المتعلقة بقضايا التنمية والبيئة، وتجديد الدعم لأعمال لجنة التنمية المستدامة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام في مشاركة عالمية جديدة من أجل التنمية. فمن المصلحة العامة للشعوب التي تمثلها أن نصوص تحالفاً عالمياً ضد الفقر والجوع والمرض والجهل والحرمان. وهذا تحد رئيسي تواجهه الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

إن الجهود التي نبذلها لتنشيط منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها تجري في ظل أزمة مالية طاحنة. وهذه الأزمة المستمرة تقوض المناخ اللازم للمشاركة، والقدرة على تنفيذ البرامج الحالية في كثير من

والاتفاق الأساسي لسلافونيا الشرقية يجب أن ينفذ بالكامل، كما يجب اتمام عودة اللاجئين والمشردين إلى هذه المنطقة. ولا بد من كفالة الحماية التامة لحقوق الإنسان الخاصة بأولئك الأفراد. ويعترف الاتحاد بأهمية العمل الذي قامت به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، والتي تحظى بتأييدنا التام للجهود التي تبذلها.

ولا يزال الاتحاد يعلق أهمية كبرى على التعاون التام مع أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فهذا العمل يجسد عزم المجتمع الدولي على تسليم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة في حق الإنسانية ليد العدالة. ومن الحيوي بالنسبة للجهود الرامية إلى تعزيز العدالة والثقة والديمقراطية في المنطقة أن تفي جميع الأطراف بالالتزامات التي قطعتها على أنفسها بتسليم الأشخاص المتهمين.

ويشدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على أن الوضع الراهن في قبرص ليس مقبولا. وهو يؤكد من جديد تأييده القوي لجهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل دائم على أساس التفاوض لمسألة قبرص، حل يحترم سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين الممثل الخاص للأمين العام، السيد هان سونغ - جو. كما أن رئاسة الاتحاد الأوروبي رشحت أيضا ممثلا خاصا بشأن قبرص.

أما عملية السلام في الشرق الأوسط، القائمة على أساس المبادئ التي قبلتها جميع الأطراف بموجب إطار مديري وأوسلو فهي السبيل الوحيد لضمان أمن وسلام إسرائيل والفلسطينيين والدول المجاورة. والمجلس الأوروبي المعقود في فلورنسا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ أعاد التأكيد على نهج الاتحاد الأوروبي، كما أعلن أن السلام في الشرق الأوسط يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن الاتحاد يركز جهوده على تشجيع كل الأطراف على أن تشارك مرة أخرى في هذه العملية، وأن تحترم جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل وأن تنفذها بالكامل.

ونود أن نسهم إسهاما نشطا لتعزيز هذه العملية في المجالين السياسي والاقتصادي، واستثمار العمل الهام

المنطقة، وكفالة الاحترام التام للسلامة الإقليمية لمختلف الدول ذات السيادة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بالتنفيذ التام لأحكام اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، وبتقديم مساهمة ملموسة في الجهود المتضافرة الجاري بذلها لمساعدة الأطراف التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن هذا التنفيذ، بأن تفي بالتزاماتها.

وهناك مهام جسيمة لا تزال أمامنا. وينصب التركيز الفوري الآن على متابعة الانتخابات التي أجريت في البوسنة والهرسك يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبهذه المناسبة، أود أن أشيد على وجه الخصوص بالاسهام الهام للغاية الذي قدمته قوة التنفيذ والأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة عمل الشرطة الدولية، في ضمان إجراء الانتخابات في مناخ سلمي.

ويؤيد الاتحاد تماما استراتيجية الممثل السامي، السيد كارل بيلدت، فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات المشتركة للدولة بعد الانتخابات. ونؤكد له دعمنا التام لدوره القيادي في عملية التنفيذ. إننا لا نقلل من جسامه هذه المهمة. وإذا أردنا النجاح في صون السلام، فمن الضروري أن ينسق المجتمع الدولي بين أنشطته تنسيقا وثيقا، وأن تتعاون جميع الأطراف تعاونا تاما في هذه العملية. وسيعمل الاتحاد الأوروبي عن كثب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى استراتيجية فعالة طويلة الأجل لضمان السلام والاستقرار الذاتي الاستدامة في البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، يلاحظ الاتحاد أن الأطراف وافقت على إجراء انتخابات أخرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وسيتركز الاهتمام في الفترة الفاصلة بين الانتخابين على مساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تسهيل عودة الآلاف العديدة من اللاجئين والمشردين الذين لم يتمكنوا حتى الآن من العودة إلى ديارهم. وفي نهاية المطاف، يجب أن يكون هدفنا هو عودة كل جمهوريات يوغوسلافيا السابقة إلى مجتمع الأمم المسالمة والديمقراطية.

تفرضه الحالة الراهنة في بوروندي. والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يشاركان فعلا في جهد دولي لمواجهة عواقب مأساة رواندا - الأزمة الإنسانية الكبرى، ومشكلة اللاجئين الخطيرة، والعملية الجارية لتعمير المنطقة. ولكن في الوقت نفسه، تواجه المنطقة مرة أخرى احتمال نشوب حرب أهلية دامية وإبادة جماعية في بوروندي. ولا يمكننا أن نسمح لهذا أن يحدث. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا قويا جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لاستعادة الحوار والديمقراطية في بوروندي. وهو يعترف بشكل خاص بالدور الحيوي الذي يضطلع به في هذا المسعى الرئيس السابق نيريري، يؤديه في ذلك زعماء إقليميون آخرون. ويساعد جهودهم مبعوثون خاصون للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وأطراف أخرى.

وقد بعث المجتمع الدولي، من خلال قرار مجلس الأمن ١٠٧٢ (١٩٩٦)، رسالة واضحة إلى الأطراف ذات الشأن بضرورة وضع نهاية لجميع أنواع العنف، وبأن يبدأ في وقت مبكر حوار وطني غير مشروط ويجمع كل الأطراف في بوروندي. هذا هو الطريق البناء الوحيد للتوصل إلى حل دائم يقوم على اتفاق ديمقراطي مؤسسي عن طريق التفاوض يضمن الأمن للجميع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد لتأييد عملية الإنعاش الضرورية في بوروندي بمجرد بدء الحوار بين جميع الأطراف مع العزم الضروري لكفالة التوصل إلى حل. لهذا، فإنه يدعو جميع الأطراف إلى نبذ العنف والاشتراك في عملية الحوار هذه.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي هو المانح الكبير لمواجهة الاحتياجات الإنسانية واحتياجات التعمير في المنطقة. ويرحب بالتقدم المحرز في عملية الإنعاش في رواندا التي يساهم فيها بشكل كبير، ويعرب عن تقديره لعمل الأمم المتحدة في مختلف القطاعات في رواندا.

إن عودة اللاجئين والمصالحة الوطنية في رواندا ستبقين مسألتين تحظيان بالأولوية لدى الاتحاد. وسنواصل أيضا تأييد المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجnas وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وسنواصل تأكيد إيماننا بأن المجتمع الدولي يجب أن يلاحق الذين ارتكبوا

الذي أنجزته الأمم المتحدة على مر السنين من أجل إقرار سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز هذه العملية وتشجيع كل الأطراف على دفعها إلى الأمام.

ويهتم الاتحاد اهتماما عميقا بآلا يؤدي عدم إحراز تقدم في المفاوضات في الوقت الراهن إلى تقويض آفاق السلام. وينبغي للتقدم الذي أحرز فعلا أن يعزز باتفاق آخر بشأن مسائل محددة. ونأمل أن تترتب عن الاجتماع الذي جرى مؤخرا بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني نتائج إيجابية لعملية السلام. ونحن ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى عدم اتباع سياسة توسيع المستوطنات. ذلك أن التوسع المستمر للمستوطنات يؤدي - أكثر من أي شيء آخر - إلى انعدام ثقة الفلسطينيين في عملية السلام. وهو يقوض قدرة السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني في مجموعه، على حد سواء، على ردع المتطرفين ومثيري المتاعب. والاتحاد، بوصفه المانح الأكبر، لا يزال ملتزما بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وهو يحث جميع الأطراف المعنية على المساهمة في إنعاش الضفة الغربية وغزة اقتصاديا. ومن المأمول أن يصبح هذا المسعى أكثر فعالية نتيجة التخفيف الذي جرى مؤخرا في إغلاق الحدود، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه المشجع.

ومن المهم أن يحرز تقدم في جميع مسارات عملية السلام. ونحن نؤيد الاستئناف المبكر للمفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وقد أكدنا مجددا تأييدنا لاستقلال لبنان ووحدته أراضيها وسيادتها، وإجراء مفاوضات مبكرة بشأن ذلك البلد.

إن إنشاء عملية السلام في الشرق الأوسط كان تقدما تاريخيا في البحث الطويل العهد لإحلال السلم الدائم والعادل لشعوب المنطقة وهو أمر ترغبه بوضوح بل وتستحقه. والاتحاد الأوروبي سيكثف جهوده لضمان نجاحها.

إن الاتحاد الأوروبي يشارك المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء التهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى والذي

ونحن لا نزال نتمسك بشدة بوجهة النظر القائلة بأن المفاوضات الشاملة التي يشارك فيها ممثلون من كلتا الطائفتين في مجموعهما توفر أفضل الإمكانات لتحقيق تسوية دائمة قائمة على الاعتراف بحقوق وتطلعات الجميع. إن الجيش الجمهوري الأيرلندي - بإنهائه وقف إطلاق النار في شهر شباط/فبراير الماضي - لم يرتكب أعمال قتل وتدمير جديدة، ولم ينتهك رغبات الغالبية العظمى للشعب في بريطانيا وأيرلندا فحسب، وإنما أجبر الحكومتين على وقف حوار على مستوى وزاري مع "شين فين" التي - بسبب انهيار وقف إطلاق النار - ليست مشاركة في الوقت الحالي في المفاوضات.

وهذا أمر يدعو إلى الأسف والإحباط على حد سواء. إن لـ "شين فين" دورا قيما وبناء إلى حد كبير لتقوم به في المساهمة في تحقيق تسوية مستقرة بعيدة المدى. لكن الحوار السياسي لا يكون قابلا للاستدامة ومثمرا إلا على أساس مبادئ الديمقراطية وعدم العنف. ولهذا يجب أن تتحقق الاستعادة التامة لوقف إطلاق النار من جانب الجيش الجمهوري الأيرلندي قبل أن يكون بوسع "شين فين" الدخول في المفاوضات، التي من شأنها أن تتعزز بوجودهم، كما تتعزز بالوجود المستمر للأطراف الموالية.

إلا أنه بالمثل، يجب على جميع الملتزمين حقا بإيجاد حل وسط أن يرفضوا رفضا تاما الطائفية وأن يعارضوا الفوضى، أيما كان مصدرها إذا كانوا يرغبون في تهيئة مناخ يمكن فيه للمصالحة أن تزدهر وللاتفاق أن تعمق جذوره. إن المواجهة والاستقطاب اللذين حدثا خلال الصيف الماضي في "موسم المسيرات"، التي لا تزال آثارها ملموسة، يبرزان الضرورة المطلقة للحل الوسط وللتفاهم المتبادل.

وأداة تحقيق التقدم في متناول اليد في عملية المحادثات الجارية، إذا كان بوسعنا أن ندفع جميع الأطراف لاستخدام عملية المحادثات بشكل بناء. وهذا يتطلب الانتقال في أقرب وقت ممكن إلى مفاوضات موضوعية. والحكومة الأيرلندية تعمل مع الحكومة البريطانية على إقناع ممثلي طائفة الوندويين ببدء هذه الخطوة دون إبطاء وبأن يتفهموا أن العملية تحتوي بالفعل على ضمانات متعددة، بما في ذلك ضمان إجراء استفتاء شعبي، لضمان احترام مصالح طائفتهم في أية نتيجة يتفق عليها.

جرائم جسيمة في حق الإنسانية وأن يقدمهم إلى العدالة.

لقد بدأنا هذه الدورة الحادية والخمسين ببارقة أمل. إن التوقيع في الأمم المتحدة اليوم على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يظهر المكانة الصحيحة لمنظمتنا من حيث اهتمامها بأعمق شواغل الإنسانية. وهذه هي المكانة التي تسعى إليها مؤسسو الأمم المتحدة. وهي المكانة التي من مسؤوليتنا أن نكفل بقاءها راسخا قويا لعالم اليوم وللأجيال المقبلة.

وأخيرا، إذ أتكلم فقط بصفتي وزيرا لخارجية أيرلندا، أود أن أبلغ الجمعية بالتطورات في الحالة في أيرلندا الشمالية خلال العام الماضي. إن البحث عن سلام دائم وتسوية سياسية شاملة لا يزال مستمرا. وقد سجلت أوجه تقدم جوهرية في الأشهر الإثني عشر الماضية، رغم نكسات خطيرة ورغم حالات الشك وعدم اليقين التي لا تزال تعوق تحقيق مصالحة حقيقية بين الطوائف في أيرلندا الشمالية وبين التقاليد الرئيسية التي تتشاطر جزيرة أيرلندا.

لقد بدأت المفاوضات التي تشارك فيها الحكومات والأطراف في حزيران/يونيه واستؤنفت في أوائل هذا الشهر. والهدف الثابت لهذه المفاوضات هو تحقيق بداية جديدة للعلاقات داخل أيرلندا الشمالية، وفي إطار جزيرة أيرلندا وبين شعوب هذه الجزر، وللاتفاق على مؤسسات وهيكل جديدة تراعى فيها شمولية العلاقات.

إن الحكومة الأيرلندية لا تزال تترسي نهجها على المفاوضات بشأن المبادئ الرئيسية المطروحة في الإعلان المشترك لعام ١٩٩٣ الصادر مع الحكومة البريطانية. وكما أوضحت في العام الماضي، فإن إطارا جديدا للاتفاق، صدر في ١٩٩٥، يمثل تقييما مشتركا للحكومتين لحل وسط متوازن ومشرف يمكن تصوره بالنسبة لجميع العلاقات الأساسية. وسوف نطرح في المفاوضات حلا وسطا منصفا يتمشى مع هذا، إيمانا منا بضرورة إحداث تغيير جذري طموح على جميع الجبهات. وفي الوقت نفسه، فإن الاتفاق يتطلب تأييد الممثلين السياسيين في كلتا الطائفتين، كما يجب أن يحظى أيضا بتأييد شعبي من الأغلبية في شطري أيرلندا.

الاندماج الطوعي وتوحيد أعضاء الكمنولث ونرى عدم انعزالها عن بقية بلدان العالم. ونود أن نضمن، وسوف نضمن، أن تصبح بلدان كمنولث الدول المستقلة مركزا هاما للتنمية الاقتصادية العالمية والاستقرار الدولي.

وعلى مستوى دولي أرحب، تتبع روسيا سياسة ترمي إلى إقامة نظام عالمي جديد تتوطد أركانه على أساس المساواة بين جميع الدول وإقامة العدل وتوفير الأمن العالمي. غير أن إقامة هذا النظام العالمي عملية بطيئة الخطى وتتأثر بعوامل موضوعية وذاتية على السواء. ومن الطبيعي أن نهاية الحرب الباردة كانت نقطة البداية للانتقال إلى تحقيق سلام مستقر ويمكن التنبؤ به على المستوى العالمي.

ولكن مناطق الصراعات الإقليمية قد اتسعت بشكل خطير. وأدت الزيادة المفاجئة في العمليات الإرهابية إلى صدمة عامة وشق التهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل طريقه إلى الوجود. ودلل نبذ المواجهات الإيديولوجية واستخدام القوة العسكرية، الذي نتج عن انتهاء الحرب الباردة، على أنه غير كاف لتحقيق هذه الأخطار والمخاطر.

ولنعترف، لأنفسنا على الأقل، بأننا لن ننجح هنا ما لم نتغلب أولا وقبل كل شيء على القصور في العقلية السياسية. وللأسف، إن القوالب الجامدة التي تعمقت في أذهان أجيال عدة من الساسة على مدى ٤٠ عاما من الحرب الباردة لم تختف بعد مع تفكيك القذائف الاستراتيجية وتدمير الآلاف من الدبابات. وأود في هذا الصدد أن أبرز ثلاثة شروط للتحويل في العلاقات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

أولا، ينبغي أن نتأكد من أن الجبهات القديمة للمواجهة بين الكتلتين لم تستبدل بها خطوط تقسيم جديدة. وهذا هو السبب بالتحديد لعدم قبولنا بفكرة امتداد الهياكل العسكرية الأساسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي لتشمل حلف وارسو الذي زال الآن، ولا قبول الجهود الرامية إلى جعل ذلك التحالف محورا لنظام أوروبي جديد. فالإمكانات الهائلة للتعاون الاقتصادي والإثراء الروحي لجميع الشعوب في القارة لا يمكن تحقيقها إلا بإيجاد نظام حقيقي للعلاقات الدولية لكل أوروبا. ويجب أن تكون قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرحلة هامة من مراحل بناء أوروبا التي نريدها.

ويمثل تأييد المجتمع الدولي المستمر عاملا مهما يمكننا الاعتماد عليه في البحث عن تسوية. وبشكل أكثر مباشرة، تستفيد المفاوضات من الرئاسة المستقلة للسناتور ميتشل عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، ورئيس وزراء فنلندا السابق هولكيري، والجنرال دي تشاستلين من كندا، الذين تحظى مهارتهم وسلطتهم باحترام وثقة المشاركين جميعا. وبالإضافة إلى هذا، أود أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي لسخاء ودعم جميع أصدقائنا الكثرين في هذه الجمعية، وبخاصة حكومات الولايات المتحدة وشركائنا في الاتحاد الأوروبي.

إن جراح الصراع لا تزال عميقة ولم تبرا في أيرلندا بعد. ولا يمكن أن يساورنا شك في أن عملية المصالحة ووضع اتفاق ستكون بطيئة وشاقة. لكننا نواصل إحراز تقدم في تلك الرحلة، ونحن ملتزمون بالاستمرار في مسعاونا من أجل السلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيفجينى بريماكوف، وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي.

السيد بريماكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الراهنة يعكس جميع تعقيدات المرحلة التي تمر بها البشرية الآن والتي جوهرها هو التحول من المواجهة بين كتلتين إلى تعددية الأقطاب والترابط الاقتصادي وإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية.

وأود التأكيد على أن روسيا أسهمت خلال العام الماضي في تعزيز هذا الاتجاه بالذات. فعلى الصعيد المحلي، يعني هذا استمرار عملية إصلاح المجتمع دونما تساهل. وقد أثبتت نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في بلدنا بما لا يدع مجالا للشك أن روسيا قد سارت بثبات على درب المستقبل. وصوتت أغلبية الروسين لصالح استمرار الإصلاح الاقتصادي ولسيادة القانون ولسياسة الانفتاح والتعاون.

وفي علاقاتنا مع بلدان كمنولث الدول المستقلة، نعارض بالقطع فكرة عودة الاتحاد السوفياتي، تلك الفكرة القائمة على إنكار سيادة دول الكمنولث، كما نعارض الانعزالية القومية الضيقة الأفق. ونؤيد

أصبح من أهم المهام اليوم أن تسوى المنازعات الإقليمية والمحلية. وفي هذا الصدد، أحرز مؤخرا تقدم مشهود حيث تنفذ في البوسنة اتفاقات للسلام. وتم التوصل إلى اتفاقات أولية هامة لإقرار سلام دائم في الشرق الأوسط. ولقد نجحنا في تأمين وقف لإطلاق النار في ترانسديستر وأبخازيا وجنوب أوسيتيا وناغورني كاراباخ. وتحسن الوضع نسبيا في مناطق النزاع في القارة الأفريقية وفي أمريكا اللاتينية. ولكن لم يتحقق حتى الآن تقدم حاسم نحو سلام دائم في أي من أماكن التوتر الحادة.

إن مستقبل الشرق الأوسط هو مدعاة قلق شديد. وروسيا - التي هي أحد راعبي عملية السلام - لا يمكن أن تقبل أن توضحي، في سبيل الاعتبارات التكتيكية والمناورات السياسية الداخلية، بالثمار الأولى لمفاوضات السلام، وهي ثمار جنيت بتكلفة جسيمة. إن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها إنما هو الأساس الواقعي الوحيد للحفاظ على عملية السلام. والطريق الممكن الوحيد للسير قدما هو التقدم من خلال مفاوضات على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) وكذلك قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يتعلق بلبنان. وينبغي أن يكون واضحا أن خطر الردة إلى المواجهة يصبح أكبر مع استمرار التوقف المصطنع في عملية السلام. وعندما يصمت المتفاوضون، تبدأ الأسلحة الفتاكة في الظهور.

ونحن نقدر جهود صنع السلام التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفرنسا ومصر وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي. ونؤيد قيام شراكة أوثق عرى في صنع السلام. إن هذا هو الطريق الأكثر فعالية لدفع عجلة بناء السلام في الشرق الأوسط.

وقد دخلت التسوية البوسنية مرحلة جديدة حاسمة، منذ انتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر. وأصبحت احتمالات قيام سلام دائم أكبر مما كانت، غير أن خطر الانزلاق إلى موجة جديدة من العداء والمواجهة لا يزال باقيا. وإنني أناشد جميع الأطراف البوسنيين أن يستفيدوا استفادة كاملة من فرصة السلام التي هيأها المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأعضاء فريق الاتصال، والممثل السامي، أن يسلكوا فورا نهجا عادلا ومتوازنا نحو حل ما يتبقى من مشكلات. وينبغي أن تكشف تكتيفا شديدا المساعدة على إعادة البناء الاجتماعي

ومن المهم التشديد عموما على أن منطق العالم المتعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يختلف نوعيا عن المخططات التي رسمها مترنيخ أو بسمارك. ولا يكون السبيل إلى إنشاء نظام أممي شامل إلا عن طريق تعلم مهارات المشاركة المتكافئة بين شتى "الأقطاب" وليس عن طريق إحياء انعكاسات المنافسة وتوازن القوى.

وقد برز التهديد بقيام خطوط تقسيم جديدة لا في أوروبا فحسب بل وفي أماكن أخرى. ولا ينبغي للتعصب غير المفهوم للتطرف لدى بعض الجماعات والفرق الإسلامية أن يتطور إلى تصنيف للعالم الإسلامي عموما كعدو للحضارة الحديثة. ولعل هذا أحد المتطلبات الملحة في عصرنا.

وروسيا تدعو إلى المعارضة الحاسمة لقوى التطرف والإرهاب. وهذه القوى تصبح خطيرة بوجه خاص حين تتمتع بدعم حكومي، وينبغي ألا يدخر جهد في سبيل منع أي دولة من تقديم هذا الدعم. فذلك أمر لا يمكن تبريره. وأرى أن الوقت قد حان لوضع اتفاقية عالمية تشمل جميع الدول بلا استثناء، في إطار الأمم المتحدة، ترفض منح اللجوء السياسي في أي مكان لأشخاص متورطين في أنشطة إرهابية. غير أنه ينبغي ألا تستخدم أي جزاءات كوسيلة لمعاقبة الشعوب أو أداة للإطاحة بالحكومات. فالأكثر من ذلك فعالية أن تفتح الآفاق لمستقبل أفضل أمام من يرفض التطرف ويقبل بالمعايير السلوكية للمجتمع العالمي.

والشرط الثاني لإقرار العدل الدائم هو الانعتاق من العقلية القائمة على مفاهيم القادة والأتباع. فهذه العقلية المتأثرة بتوهم أن بعض البلدان خرجت من الحرب الباردة منتصرة وخرجت غيرها مقهورة. فالأمر ليس كذلك. إذ أن الشعوب على جانبي الستار الحديدي ناضلت بصورة مشتركة لتخليص نفسها من سياسة المواجهة. كذلك تمهد العقلية القائمة على أساس القادة والأتباع، السبيل بشكل مباشر إلى إنشاء عالم وحيد القطب. وهذا النموذج للنظام العالمي لا تقبله اليوم الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي.

وأخيرا، يكمن الشرط الثالث لنجاح التحرك نحو سلام مستقر في تنسيق أنشطة المجتمع الدولي. فقد

واقعة فقط على أراضي الدول النووية المعنية، هو اقتراح لا يزال قائما.

وتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، هو أمر يعتمد اعتمادا مباشرا على المنع الموثوق به للاتجار غير المشروع في المواد القابلة للانفجار. إن مؤتمر القمة للدول الثماني المعني بالسلامة والأمن النوويين، والذي انعقد بموسكو نتيجة لمبادرة روسية، قد أسهم إسهاما كبيرا في إيجاد حل لهذه المشكلة. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن تشارك في تنفيذ اتفاقات موسكو.

وينبغي أن تحتل حقوق الفرد مكانا مركزيا في أي مفهوم جديد للأمن الدولي. ومن شأن تعزيز الآلية الدولية لحماية حقوق الإنسان أن يكفل مراعاة هذه الحقوق. وينبغي تعزيز الوظيفتين الإشرافية والوقائية لهذه الآلية وجعلهما أقرب إلى الناحية العملية. غير أن الجهود المشروعة لكفالة احترام حقوق الإنسان لا يمكن أن تخدم أغراضا سياسية. فهذا مجال أدق من أن تجتاحه المضاربة السياسية وأهداف السياسة.

إن تعليقاتي تنطبق تماما على حماية حقوق الأقليات الوطنية. فأهمية هذه المشكلة واضحة في عالم اليوم. ولنكن صرحاء، ونقول إن الطبيعة المعقدة للموقف تقتضي إيجاد صلة بين حماية حقوق الأقليات الوطنية واحترام مبدأ السلامة الإقليمية للدول. إن روسيا توجه سياستها نحو إيجاد مثل هذه الصلة بالذات. وتنطبق تعليقاتي أيضا على دول البلطيق، فإن روسيا، مع تسليمها بسيادة هذه البلدان وبسلامتها الإقليمية، لا يمكن أن تظل غير عابثة بالممارسات التمييزية التي تجري ضد الناطقين بالروسية في استونيا ولااتفيا. وبينما نعترف بما اتخذ حتى الآن من تدابير لتحسين الحالة، فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ينبغي أن تكشف عملها وتجعل منه نظاما لحماية حقوق الأقليات الوطنية.

كيف ننفذ هذه الاستراتيجية لإنشاء نظام عالمي جديد؟ فعلى الرغم من أهمية العلاقات الثنائية والمنظمات الإقليمية الناجحة، تظل الأمم المتحدة هي الآلية الرئيسية التي تستطيع أن تكفل الانتقال من عالم ثنائي القطب تسوده المواجهة إلى عالم متعدد الأقطاب تسوده الديمقراطية. وفي هذه الظروف، تتزايد أهمية

والاقتصادي للبوسنة والهرسك، وأن تهيأ الظروف الملائمة لعودة اللاجئين.

وقد آن الألوان أيضا للنظر إلى ما يجاوز أفق اتفاقات باريس. ويبدو أن هناك حاجة إلى عملية مدنية لحفظ السلام، واسعة النطاق وطويلة الأمد، تلعب فيها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دورا هاما. إن الوجود الدولي العسكري والشرطي، الذي تسهم فيه روسيا، ينبغي أن يظل عاملا من عوامل عملية السلام لفترة معلومة بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ورفع الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وضد الصرب البوسنيين، شرط لا مندوحة عنه لتحقيق سلم ناجح في يوغوسلافيا السابقة. وآمل أن يحتل في القريب العاجل وفد يوغوسلافي مكانه في هذه القاعة كما حدث في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن برنامج نزع السلاح والأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يصبح من المحاور الرئيسية لاستراتيجية فترة الانتقال. وإقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو خطوة جبارة في هذا الاتجاه. إن روسيا وقَّعت توا على تلك المعاهدة ونعتقد أن انضمام جميع البلدان التي تملك مقدرة نووية إلى تلك المعاهدة أمر ذو أهمية أساسية. بيد أنه ينبغي أن يكون مفهوما بوضوح أن إجراء أي بلد لتجارب على جهاز تفجير نووي قبل أن تصبح المعاهدة نافذة هو أمر سوف يغير تغييرا تاما الوضع الدولي وسيضير ضررا بالغا المعاهدة نفسها، وقد يضطر بلدانا كثيرة إلى أن تعيد النظر في مواقفها من تلك المعاهدة.

وأود أن أسترعي انتباه خصوم المعاهدة إلى أن تلك المعاهدة لن تسهم فقط في تعزيز عدم الانتشار النووي، وإنما ستحفز موضوعيا حدوث انتقال تدريجي نحو نزع السلاح النووي على أساس متعدد الأطراف. وهذا هو القصد من اقتراح الرئيس يلتسين عقد معاهدة عن الأمن والاستقرار النوويين، تشارك فيها جميع الدول النووية. ونحن ندعو الدول التي يعينها الأمر إلى أن تبدأ في تبادل الآراء حول هذه القضية. واقتراحنا بأن تكون الترسانات النووية

علاقات الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية. ودون تطوير هذه العلاقات فإن الأمم المتحدة قد لا تتمكن من تحمل عبء أعمال صنع السلام، وإنني أشير تحديداً إلى هرم، لأن من الأهمية الأساسية عدم إلحاق أي ضرر بمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم الدولي.

وإننا نعول على أن يزداد بصورة كبيرة الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للصراعات في منطقة كومنولث الدول المستقلة. وحتى الآن، فإن الدور الرئيسي في هذا الصدد قد اضطلعت به روسيا وشركاؤها في الكومنولث.

ونظراً إلى الظروف الراهنة، فإن روسيا تطلب إلى الأمم المتحدة أن تعالج الصراع الأفغاني. ففي ذلك البلد المتعدد الجنسيات الذي يعاني منذ وقت طويل نشأت حالة خطيرة فعلاً، وعلينا أن نبذل كل ما أمكن لمنع تفكك ذلك البلد. فالمأساة الأفغانية، مثلها مثل سلسلة النزاعات الداخلية التي لا نهاية لها في رواندا وليبيريا، هي أقوى الحجج المؤيدة لتطوير سياسة دبلوماسية المصالحة الوطنية في الأمم المتحدة.

وبغية الاضطلاع بجميع هذه المهام، يجب تحديث وتكييف الأمم المتحدة مع هذه الظروف الجديدة. فالإصلاح قد آن أوانه منذ وقت طويل وهو ليس تدبيراً وحيداً مطلوباً وإنما عملية تشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها. ويتطلب إصلاح الأمم المتحدة وضع أهداف محددة بوضوح: أولاً، اضطلاعها بأنشطتها بطريقة حسنة التوقيت؛ وثانياً، الاستفادة القصوى من هيكلها لتعزيز فعالية المنظمة.

ولقد اضطلع بقدر كبير من العمل من أجل تنفيذ الإصلاح. وقدم الأمين العام مساهمة كبيرة في هذه الجهود وروسيا تؤيد استمرار هذا الجهد الصعب والطويل.

ومن التقاليد الراسخة أن تختتم البيانات التي يدلى بها أمام الجمعية العامة بالقول إن الدورة الحالية يجب أن تضطلع بدور خاص في تعزيز السلام، وأن الشعوب تتوقع منا اتخاذ قرارات. وإنني لعلني ثقة أن دورة الجمعية العامة هذه ستبلي توقعات الحكومات وآمال الشعوب: أي أننا جميعاً سنتخذ خطوة جديدة في مجال انتقال الإنسانية الصعب إلى عالم موحد في تنوعه، وإلى عالم يكون مفتوحاً أمام التطور الاقتصادي والروحي

الأمم المتحدة كمركز للتنسيق بين أعمال الدول. وخلال تكوين نظام متعدد الأقطاب، فالأمم المتحدة مدعوة إلى أن تكون، نوعاً ما، بمثابة شبكة للسلامة، للإقلال إلى أبعد حد من الآثار المدمرة للتغيرات ولتوجيه تلك التغيرات نحو التطور الديمقراطي.

وتظل المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدوات الرئيسية المتاحة للمنظمة يجب أن تكون سياسية ودبلوماسية. وإنني أذكر الجمعية بهذا الواقع، إذ أنه، خلال السنوات القليلة الماضية، بدأت تظهر داخل الأمم المتحدة "أعراض مرض الجزيئات" وهي رغبة في تطبيق جزاءات وغيرها من التدابير القسرية على نطاق أوسع وبطريقة أنشط، ويحدث ذلك أحياناً مع تناسي ما يمكن سلوكه من سبل سياسية ودبلوماسية. ونحن مقتنعون أن الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن تتخذ مثل تلك التدابير إلا في الحالات الاستثنائية، بعد أن تكون جميع الوسائل الأخرى قد استنفدت استنفاداً حقيقياً.

وإجمالاً، ثمة حاجة إلى تحديث آليات الجزاءات في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لا يوجد اليوم أي إجراء محدد لرفع الجزاءات، وكما دلت التجربة، فإن هذا الأمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تقلل إلى الحد الأدنى الأضرار الإنسانية التي تسببها الجزاءات والأضرار التي تلحق ببلدان أخرى.

ومن الأهمية القصوى التأكيد على أنه يجب الإبقاء على الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الوحيدة التي يمكنها أن تأذن باستخدام القوة. ويجب أن يمنع منعاً باتاً اتخاذ أية إجراءات من هذا القبيل، تحايلاً على مجلس الأمن.

ويمكن للأمم المتحدة ويجب عليها أن تعمل على إنشاء إطار قانوني عالمي جديد. وبغية توفير زخم لهذا العمل اقترحت روسيا عقد مؤتمر سلام ثالث في ١٩٩٩. وأيد هذه الفكرة حتى الآن عدد كبير من الدول. واعتقد أن الوقت قد حان لمناقشة هذه المبادرة بطريقة بناءة وموضوعية.

وتدل التجربة في الماضي على ضرورة وضع نهج جديدة لعمليات الأمم المتحدة لصون السلام. وبإمكاننا أن نرى بالفعل نموذجاً أولياً لهم ينظم

وأن "شعب هونغ كونغ سيحكم هونغ كونغ". وينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في مواصلة التزام بريطانيا بمستقبل هونغ كونغ وشعبها، في القرن المقبل.

وبفضل جهود شعب هونغ كونغ نفسه، فإن تنمية هونغ كونغ من أكبر قصص النجاح في العالم. وأوضحت حكومة الصين عزمها على الحفاظ على ازدهار هونغ كونغ، واستقرارها وطريقة حياتها كمجتمع حر ومنفتح يقوم على حكم القانون. وبالنسبة لبريطانيا، فإن الانتقال الناجح سيكون نهاية فصل، إلا أنه يمثل كذلك بداية جديدة لعلاقتنا مع كل من هونغ كونغ والصين.

وإنني ألحظ بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لديها مصلحة في هذه الممارسة التاريخية. وما دامت الوعود الواردة في الاعلان المشترك تحول إلى واقع، فإن هونغ كونغ سيكون لها مستقبل مشرق، بوصفها جزءاً من الصين، وبوصفها مدينة من المدن الرائدة في العالم تسهم اسهاماً هاماً في النمو والازدهار في كل أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وإنني متأكد أن جميع الحاضرين هنا سينضمون إلي في الترحيب بهذا التفاؤل.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة للاشادة بمحكمة العدل الدولية في عيدها الخمسين. لقد اضطلعت المحكمة الدولية بعمل هائل في تسوية المنازعات بين الدول، وأنا فخور بأن المملكة المتحدة كانت دوماً من بين الدول التي تقبل أحكامها الملزمة. وآمل أن ينضم الآخرون إلينا في التعهد بتقديم الدعم الأخلاقي والمادي للمحكمة الدولية. فكلما ازداد عدد الذين يقبلون كون القانون الدولي أساساً للعلاقات الدولية، تعزز أماننا جميعاً.

والعالم اليوم أكثر أمناً أيضاً بالتوقيع التاريخي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي وقت مبكر من هذا الصباح حظيت بامتياز التوقيع على المعاهدة نيابة عن المملكة المتحدة. وهذا يبين أننا بالعزم وبالتضحيات، يمكننا أن نجني فوائد نهاية الحرب الباردة، وإنني أؤمن إيماناً راسخاً أن المعاهدة يمكن أن تسهم اسهاماً هاماً في منع انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز الأمن الدولي. لقد جاءت هذه المعاهدة نتيجة مفاوضات متعددة الأطراف واعتمدت هنا في الجمعية العامة. إلا أن ذلك وحده لا يكفي. فلكي تصبح هذه المعاهدة فعالة تماماً فإنها يجب أن تحظى بالدعم

الشامل، عالم يبشر بالأمن والاستقرار، عالم تتعاون فيه الدول على قدم المساواة. فدعونا نعمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سعادة الرايت أونرابل مالكولم ريفكند.

السيد ريفكند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن استهل بياني بتوجيه التهنية للسفير غزالي ممثل ماليزيا على توليه منصب الرئيس الجديد للجمعية العامة وأن أتوجه بالشكر لسلفه السفير فريتاس دو أمارال، على كل ما قام به من عمل قيم أثناء الدورة الخمسين.

إن أواخر القرن العشرين لوقت حافل بالاثارة. وبالنسبة للمحظوظين بينما لم يسبق أبداً أن قدم العالم أكثر مما قدمه: من سفر على درجة من السهولة لم تخطر ببال، ووفرة في السلع الاستهلاكية الجذابة ووجود ١٠٠ محطة تلفزيونية أو أكثر في منازلنا، وشبكة الانترنت. إلا أن الأغلبية الساحقة من سكان كوكبنا محرومة من هذه الثمار. فعدد البشر الذين يعيشون في فقر مدقع أخذ في الازدياد. والبؤس الذي يعيشون فيه يمثل تحدياً لضمايرنا جميعاً وأريد أن أتحدث اليوم عما يمكننا عمله نحن جميعاً من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية للذين وقعوا في مصيدة الفقر - ماذا يمكننا أن نفعل، معاً، لكي نفتح الباب أمام التنمية.

ولكن قبل أي شيء أود أن أقول بضع كلمات موجزة بشأن أربع مسائل أخرى ذات أهمية خاصة في هذه اللحظة من الزمن.

أولاً، هونغ كونغ، فالعام ١٩٩٧ سيكون عاماً خاصاً بالنسبة لهونغ كونغ. فبعد أقل من ٣٠ يوم من الآن سيشهد العالم حدثاً تاريخياً. فالانتقال السلمي للسيادة على إقليم يقطنه ستة ملايين من البشر الأحرار يتمتعون بالرفاه حدثاً لا مثيل له في الأزمنة الحديثة. إنه انتقال يستند إلى معاهدة دولية، سجلت هنا في الأمم المتحدة - معاهدة بين دولتين عضوتين في مجلس الأمن تضمن طيلة خمسين عاماً بعد ١٩٩٧ أنه سيكون هناك "بلد واحد بنظامين"

ووضع خطة مشتركة للتدابير التي نحتاج إلى اتخاذها لتعزيز التنمية.

وبالنسبة لبلدان العالم النامي، هذا يعني اتباع سياسات تمكن من نمو الاقتصادات: يجب أن تبقى الضرائب منخفضة، ولا يمكن أن يسمح للإعانات المالية بتغيير حالة الأسواق، وينبغي ألا تعوق الصادرات بفرض تعريفات ثقيلة. ويجب أن يسمح للأسواق المحلية بالعمل بأقل قدر ممكن من التدخل. ويجب أن يكون الهدف توفير بيئة يمكن فيها للقطاع الخاص أن يزدهر، لأن القطاع الخاص هو محرك النمو.

وفي عام ١٧٥٥، ذكر آدم سميث ملاحظته المشهورة أن تحقيق الرخاء "لا يقتضي ما هو أكثر من .. السلام، والضرائب الميسرة، وإقامة العدل على نحو ميسور".

ولا تزال هذه وصفة سليمة حتى اليوم - حقا أنه ليس من السهل تحقيقها، ولكن بوجود أسس سليمة من حسن الإدارة والسياسات الاقتصادية الكلية المعقولة يمكن أن تزدهر المشاريع في أي مكان. هذا هو التحدي الذي يواجه حكومات العالم النامي.

وماذا عن جانب العالم المتقدم النمو من الصفة؟ بلدان مثل بلدي. تتمثل مسؤوليتنا في إزالة القيود التي تعوق اقتصادات البلدان النامية وهي تحاول دخول السوق العالمية. ولا يزال الكثير من أفقر البلدان غارقا في الديون التي ليس من المحتمل أبدا أن تكون قادرة على دفعها. ولن يفيد هذا أي إنسان. وتدفع المملكة المتحدة منذ وقت طويل بأن إجراء عملية تخفيف كبير للديون، إذا اقترنت بإصلاح للاقتصاد الكلي من النوع الذي وصفته، يمكن أن تعطي دفعة البداية لتنمية اقتصادات أفقر البلدان. وقد ساعدت بريطانيا قبل بعض الوقت على تحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لرفع عبء الديون من على كاهل أفقر البلدان وأكثرها مديونية: قدر أكبر من تخفيف الديون من المقرضين الشائئين مع جعل الوكالات المتعددة الأطراف ذاتها تشارك مشاركة أكبر في العبء. ومنذ ذلك الوقت، قدم مقرضو نادي باريس إسهاما هاما بزيادة الإعفاء من الديون وفقا لما اتفق عليه في أعقاب الاقتراحات البريطانية في مؤتمر قمة نابولي في عام ١٩٩٤. وقدمت الوكالات المتعددة الأطراف أيضا بعض الاقتراحات المفيدة، مثل الصندوق الاستثماري للبنك

العالمي، وستعلن المملكة المتحدة الآن عن الخطوات التي تتيح لنا التصديق على المعاهدة. ومن الحق السيادي لكل دولة أن تقرر الالتزام أو عدم الالتزام بالاتفاقات الدولية. إلا أننا نعتقد اعتقادا راسخا أن هذه المعاهدة تخدم مصالح الجميع، وأحث جميع الدول أن تدعمها دعما تاما.

وفي نفس الوقت، لا تزال تهديدات أخرى تلوح في الأفق. فإن شبح الإرهاب الغادر يشغلنا جميعا هنا، ومن السليم أن تكون الأمم المتحدة محفل المناقشات المتعلقة بهذا الخطر العالمي النطاق. وتقترح المملكة المتحدة أن يعتمد في هذه الدورة إعلان للأمم المتحدة ينص في عبارات واضحة على أن أعمال الإرهاب والتمويل والتخطيط لها والتحريض عليها، تتعارض مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة ولا يستحق الأفراد الذين يرتكبون هذه الأعمال الشريرة والذين يسعون إلى اللوذ باتفاقية الأمم المتحدة للاجئين الاستفادة من هذه الاتفاقية.

وتواجه الأمم المتحدة سنة حرجية، فهي لا تزال أمل شعوب العالم التي تسعى إلى تحقيق السلام والتنمية. ولكن التغييرات المطلوبة لتكييف وتعزيز الأمم المتحدة لمواجهة تحديات المستقبل لم تستكمل بعد. ويجب أن تشهد هذه السنة حلا للأزمة المالية. ويجب أن يكون الإصلاح جزءا من الحل، يتضمن تحديثا شاملا لنظام تحديد الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة، حتى تتمشى تلك الأنصبة مع القدرة الحقيقية على الدفع. ولكن يجب أن يدفع جميع الأعضاء ما عليهم من أنصبة ومتأخرات، وعلى وجه السرعة؛ ومقترحات الاتحاد الأوروبي أساس طيب للمفاوضات ومن المهم أيضا إيجاد حل في السنة المقبلة للمناقشات التي طال أمدها، والخاصة بتوسيع مجلس الأمن. وباختصار، يجب العمل على أن تصبح الأمم المتحدة لا ثقة للألف الثالثة الجديدة.

أنتقل الآن إلى موضوعي الرئيسي. قبل ثلاثة أشهر، في ليونز، التزمت مجموعة البلدان السبعة بالمشاركة في التنمية الاقتصادية للعالم. وليس هذا مجرد شعار جذاب؛ أنه نهج جديد لمعالجة التحدي الذي تمثله التنمية، وهو يعني أن من شأن البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن تتشاطر المسؤولية عن تهيئة الظروف التي تسمح بنمو الاقتصادات،

بها في وجه الواردات من البلدان الأفقر في العالم النامي. وعندما أنظر حول العالم، أرى الكثير من البلدان النامية التي تغص بالمواد التصديرية التي يتعين عليها أن تبيعها: المنسوجات والمواد الغذائية وسلع الصناعة التحويلية. ولكن من المحزن أن أسواق البلدان الأغنى في العالم المتقدم النمو تكون أحيانا كثيرة مغلقة في وجه صادراتها. وقد تنبأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره الصادر في الأسبوع الماضي بأن البلدان الفقيرة يمكنها أن تزيد صادراتها إلى الشمال ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر المقبلة إذا أزيلت حصص الاستيراد على نحو مرحلي - أي ١٧٥ بليون دولار إضافية في السنة من الدخل. وتتسبب النزعة الحمائية في افتقار الاقتصادات النامية إلى الأوكسجين، أو كسجين النمو.

إن سجل الاتحاد الأوروبي أفضل بكثير، ويوجد لدينا بالفعل مخطط واسع النطاق يسمح باستيراد واردات معفاة من الجمارك من البلدان النامية. ولكن حتى في هذه الحالة، يحظر الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، الواردات من الزهور المقطوفة الفلسطينية. كما يحظر استيراد عصير الفواكه من جنوب أفريقيا، ومربي الفراولة من بلغاريا. وهناك بلدان متقدمة النمو أخرى أقل سخاء من ذلك. وتستهدف الولايات المتحدة الواردات من الطماطم المكسيكية؛ وتقيد اليابان استيراد الأرز من جنوب شرقي آسيا. ولا تزال القائمة طويلة.

ونحن نعرف جميعا صعوبة مقاومة جماعات الضغط المحلية القوية. وهي توجد في بريطانيا كما توجد في أماكن أخرى، ولكن هذا النوع من النزعة الحمائية ليس أنانيا فحسب؛ أنه أيضا قصير النظر. وبمرور الوقت، سيزيد نمو ورخاء العالم النامي، ولن يقلل، من ثروة العالم المصنع. ليست التجارة لعبة نجاح أحد طرفيها لا بد أن يكون خسارة للآخر. إنها عملية تضيد الكل على نحو متبادل، وتثري الجميع بالتبادل؛ ومع الرخاء يأتي الاستقرار والأمن الأكبر لنا جميعا.

وليس هذا دواء سري التركيب أنيقا نحلم به في برج عاجي. إنه وصفة شهدناها بالفعل وهي تؤدي ثمارها. فمنذ ١٩٤٥، وتحسنت رعاية الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "الغات")، تحرك الاقتصاد العالمي في ثبات صوب أسواق مفتوحة أكثر. وكانت النتيجة واضحة: خمسة عقود من النمو والرخاء للاقتصاديين الذين لم يسبق لهما مثيل. ويتعين علينا نشر هذه الفائدة على نطاق أوسع.

الدولي لزيادة تخفيف عبء الديون. وأرحب أيضا بالتزام صندوق النقد الدولي بمواصلة تقديم تمويل ميسر من خلال مرفق التكيف الهيكلي المعزز.

ومن الضروري أن تنفذ هذه التدابير للتخفيف من عبء الديون تنفيذا مرنا وسريعا. ويجب أن تمنح البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها أقصى قدر من التخفيف في أسرع وقت ممكن. وإنني أتطلع إلى الاتفاق النهائي في الجلسات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأسبوع المقبل.

والقطاع الخاص محرك التنمية، وتسجل الآن تدفقات الاستثمار الخاص إلى العالم النامي أرقاما قياسية. والمملكة المتحدة ثالث أكبر مصدر للاستثمار الخاص. ولكن لا تزال هذه التدفقات لا تصل إلى أفقر البلدان. ولهذا توجد حاجة مستمرة إلى معونة ميسرة لدفع مضخة التنمية المحلية. ونحن بحاجة إلى أن نركز جهودنا على البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة والتي يمكنها أن تقوم باستخدام أفضل لها. ويجب أن توجه المساعدة أساسا إلى خلق النمو مع تحقيق الإنصاف، وإلى تنمية الموارد البشرية حتى تبلغ إمكاناتها الكاملة، وإلى إعطاء الأولوية لاحتياجات الفقراء: إلى الصحة والتعليم، وإلى تنظيف المياه والمشاريع الصغيرة.

ويجب أن تتناول هذه المشاركة في التنمية فيما بيننا، تناولا متزايدا المشاكل المتنامية لبقاء الكوكب: تغير المناخ، والبيئة، ومستقبل المحيطات والغابات في العالم والأمراض الوبائية. وأن التنمية التي تتجاهل هذه الأمور لن تكون مستدامة. والأمم المتحدة محفل مركزي لتركيز الاهتمام والعمل من جانب الحكومات والمجتمع المدني بشأن هذه التحديات ونحن ندخل القرن التالي. وأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في السنة المقبلة لاستعراض مؤتمر ريو بشأن البيئة والتنمية مثال واحد.

ولكن أفضل مساعدة يمكن أن نقدمها في العالم المتقدم النمو إلى العالم النامي هي شراء منتجاته، ومن أجل أن نفعل ذلك، يتعين علينا نحن في العالم المتقدم النمو أن نزيل الحواجز التي لا تزال نحتفظ

٢٠١٥. وبريطانيا تلزم نفسها بذلك الهدف. وهو ممكن تحقيقه.

ويجب أن نحرر اقتصاداتنا في الداخل، وننقل إلى الحد الأدنى من الأعباء التي تنوء تحتها الحكومات، وندفع جميع القيود المفروضة على العمل الحر للأسواق. وفي الاقتصاد العالمي يجب أن نزيل العوائق التي تعترض سبيل التجارة بغية اتاحة المجال أمام البلدان النامية للقيام بالبيع. ويجب أن نساعد على رفع عبء الديون عن كاهل الذين هم أقل تحملاً له. ولا يسعنا أن نسمح لأفقر الأعضاء في المجتمع الدولي بأن يصبحوا مهمشين ويجب أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تمكين جميع أعضاء الأمم المتحدة من التمتع بثمار التكامل في الاقتصاد العالمي. ولأمم متحدة معاد تنشيطها الاضطلاع بدور هام.

وإنني لا استخف بصعوبة المهام التي وصفتها. فلا يسعنا أن نواجهها إلا بالقيام مشاركة بين الأغنياء والفقراء معاً. وإذا اضطلعنا جميعاً بما هو موكول إلينا، يمكن أن يصبح الازدهار في متناول حتى أفقر البلدان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لبلجيكا سعادة السيد اريك ديريك.

السيد ديريك (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجري افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة برئاسة السفير غزالي في الوقت ذاته الذي دخل فيه عدد كبير من الدول في التزامات جديدة على الطريق الطويل لنزع السلاح النووي. وتوقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا الصباح بالذات فرصة أخرى لبلجيكا لأن تؤكد مجددا عزمها على الاسهام في مكافحة الانتشار النووي. وإنني سعيد جداً باتخاذ هذه الخطوة الهامة اليوم. ومن الخلق بها أن تلهمنا بمواصلة بذل جهودنا المشتركة نحو تحقيق قبول عالمي لهذا الصك الدولي الجديد، فضلاً عن التنفيذ الفعال لتدابير التحقق الدولية التي توفرها.

ولقد تكلم زميلي الايرلندي، الوزير ديك سبرينغ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الذي يشاطره بلدي أهدافه وشواغله. وتسعى بلجيكا الى الاسهام الكبير في تحديد وتنفيذ السياسات وخطط العمل التي يزمع الاتحاد الأوروبي تنفيذها في جميع أنحاء العالم.

ولهذا السبب أرحب بحرارة بالغة بالاقتراح الذي طرحه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. فقد اقترح السيد روغويرو أن تمنح البلدان الأقل نمواً إمكانية الوصول مع الاعفاء من التعريفات الجمركية إلى أسواق العالم المتقدم النمو. وأرحب من كل قلبي بهذه المبادرة. وآمل أن يتمكن الآخرين من رؤية منطقها المنفرد: أفضل الأمل للفقراء من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة هو أن تعطى بلدانهم الحرية في التصدير، والحرية في البيع.

وتمكن تلك الحرية البلدان من النمو. ولكن التجارة الحرة ليست مفيدة للبلدان النامية فحسب؛ إنها خير عالمي، وتنتشر فوائدها على نطاق واسع، إلى المنتجين والمستهلكين في العالم المتقدم النمو والنامي على حد سواء الذين يمكنهم الاستفادة من الكفاءة الأكبر التي تولدها التجارة الحرة، والذين يمكنهم شراء أفضل وأرخص المنتجات المتاحة في الأسواق العالمية. وباختصار، تفيدها جميعاً التجارة الحرة. وهذا هو السبب في أن بريطانيا ملتزمة التزاماً راسخاً للغاية بجعل رؤية التجارة الحرة العالمية حقيقة بحلول سنة ٢٠٢٠.

والتجارة الحرة تبدأ في الداخل. فتخفيض تعريفات وقيود تصديرية أخرى يساعد البلدان النامية عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج، وتعزيز الفعالية وبالتالي مساعدة الصادرات والنمو. وإذا ما افترنت هذه الفوائد بحرية التصدير وهي الحرية التي منحتها الأسواق المفتوحة في العالم المتقدم النمو، فبوسع البلدان النامية واقتصاداتها أن تتمتع بدائرة انمائية نشطة. والتجارة الحرة هي إذن الحافز على النمو. وليست هذه النظرية مجرد نظرية اقتصادية جيدة. والفعالية على نحو أكبر والنمو بدرجة أعلى يعنيان توفر المزيد من الموارد للمستشفيات الجديدة والمدارس الجديدة، وإسكاناً أفضل ومياه أنظف. والتجارة الحرة تعني تحقيق فوائد حقيقية للشعوب الفقيرة.

ولقد وصفت اليوم تحدياً يواجه كل واحد منا موجود هنا. والفقير هو شيء بوسعنا جميعاً أن نفعل شيئاً حياله. وفي أيار/مايو، اقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يحاول العالم المتقدم النمو والنامي معاً خفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدفع إلى النصف بحلول عام

وفي هذا الصدد، تتبادر إلى الأذهان حالة جمود الأفراد الذين حولوا إلى مستهلكين بدلا من فاعلين نشيطين، مثلما تتبادر إلى الأذهان مشاكل البطالة، وويلات الاتجار بالإنسان، وبغاء الأطفال، والاتجار بأعضاء الإنسان، والمخدرات وجميع الأنشطة الجنائية الدولية الأخرى. وتتطلب هذه الكوارث الموجودة في عصرنا الحديث قيام المجتمع الدولي بوضع آليات فعالة تمكننا من مكافحتها معا.

ومثلما قلت خلال المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، وهو المؤتمر الذي عقد في استوكهولم في آب/أغسطس الماضي، يجب أن نضم جهودنا وعزائمنا ووسائلنا ومواردنا لإزالة هذه الأنشطة ومنعها من الانتشار في كوكبنا ويجب على المجتمع الدولي أن يعاقب الذين يحققون أرباحا من هذه المعاملة القاسية للإنسان على تصرفهم.

وتعتقد بلجيكا اعتقادا راسخا أن أحكام إعلان وبرنامج عمل استوكهولم لتجريم الاستغلال الجنسي للأطفال ينبغي ترجمتها إلى معاهدة جديدة تتضمن التزامات لجميع الدول. والمفاوضات الجارية بشأن اعتماد البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية حقوق الطفل تبدو لي المحفل المناسب لبلوغ هذا الهدف.

ومن الخلق بحماية الأطفال في هذا الميدان أن تلهمنا على نحو مساو باتخاذ نهج خلاق وشجاع في محافل أخرى للأمم المتحدة حيث يتم التصدي لمسألة التجريم الدولي للاتجار بالإنسان. وينبغي إذن إعلان وبرنامج عمل استوكهولم أن يظهر في النصوص التي نعتدها خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة بغية تعزيز حماية حقوق الطفل والإدانة الشديدة لاستغلال الأطفال.

وإن اليوم الدولي للقضاء على الرقيق، الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، سيكرس هذا العام للاتجار بالإنسان. ومن الخلق بالعالم بأسره أن يسعى إلى وضع حد لهذا العار المريع.

وعلى الرغم من أنه يجب علينا أن نتصدي لهذه المشاكل الاجتماعية، ينبغي لعملنا أن يكون أولا عملا استيطانيا بغية أن يتصف بالمصادقية والفعالية. وكيف يمكن التوفيق بين المجتمعات الحديثة واضفاء الطابع العالمي على الثقافات والتجارة؟ وكيف يمكن استعادة

ويجدر بنا أن نستهدف في هذه الجمعية إلى تجاوز الشكليات. فاللغة الدبلوماسية غالبا ما تخفي عجزنا عن العمل أو افتقارنا إلى التعاطف الحقيقي.

إن مواطني العالم يشعرون بالخوف فيما نقرب من نهاية القرن، والناس أيا كان بلدتهم يخلجون بقلق جديد، بالخوف من الغد، وحتى دون أن يدركوا أن هذه المشاعر يشاطرهم فيها العالم بأسره. وفي العديد من مناطق العالم، هذا الخوف من الأخطار المادية. وهو خوف من تهديدات خارجية، واعتداءات، وحروب أهلية. ويموت الناس بالطريقة نفسها في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا، وأوروبا. ويقتل الناس بسبب الأحلام نفسها ويتعرضون للتشويه جسدا وروحا بفعل همجية الأسلحة الحديثة والجنون الاجرامي الذي يولده الحقد.

نعم، إن عالمنا يشعر بالخوف إزاء جميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الرئيسية وهي الانتهاكات التي تبقى موجودة على الرغم من المؤتمرات الرئيسية التي تبين آمالنا ومعتقداتنا في عالم تحترم فيه حقوق الرجال والنساء والأطفال. واحترام القانون الانساني في هذا العالم لم يعد محل تشكيك.

ولا يمكن مقارنة الأزمان التي تشعر بها البلدان الغنية بالآثار المأساوية المترتبة على الحروب والتخلف الانمائي. ومع ذلك، فإن الأزمات في أوروبا، في مجتمعاتنا المزدهرة، تشكل أيضا عجزا إنسانيا. وهي كذلك عوارض - رغم طبيعتها المختلفة - لنفس الأمراض في العصر الحديث. وهذه تتضمن الازدراء للإنسان بصفته محور القانون، وجعله مجرد سلعة. واليوم، تعيش المجتمعات في كل مكان في أزمة. ويبدو أن منطق السوق هو آلية استبعاد لتفرقة المجتمعات. ولقد كتب الشاعر المكسيكي أوكتايفو باز يوما ما يلي:

"إن للمجتمعات الاستهلاكية حياة انسانية باردة تبعث مياها الجليدية على الأنانية".

وتجريد الإنسان على هذا النحو من الصفات الانسانية لتحقيق أرباح مادية هو السبب الرئيسي للعديد من الويلات التي تضر بكوكبنا، بصرف النظر عن التقاليد والأنظمة السياسية التي تميز كل منطقة من العالم.

احترام القانون الإنساني الدولي في الصراعات الحالية؛ وأن نضمن إعادة البناء والتنمية المستدامة للقارة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي أن نضع سياساتنا في الوقت الذي نضع فيه نصب أعيننا الصلات الأساسية التي يجب أنشاؤها بين هذه الأهداف التي تتمم بعضها بعضا.

وإنني أفكر بوجه خاص في عمل الرئيس السابق نيريري في أفريقيا الوسطى. ويدل تأييدنا لهذا العمل على استعدادنا للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة في السعي معا إلى إيجاد حلول للأزمة الحالية والحيلولة دون أن تجتاح أفريقيا، العزيزة علينا، الكراهية والموت وويلات الدمار. وتؤيد بلجيكا عقد مؤتمر بشأن الأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

إن تعيين السيد أخيو مبعوثا خاصا للاتحاد الأوروبي وتعيين السفير هاسيندونك مبعوثا بلجيكا خاصا إلى المنطقة دليل على استعداد الاتحاد الأوروبي وبلجيكا لمواجهة هذه الشواغل. وقد أتاحت الحكومة البلجيكية موارد مالية لدعم الجهود الجارية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. إن بقاء سكان بوروندي ورواندا وشعب كيفو في زائر يتعرض للخطر كما يتعرض للخطر أمن وازدهار أفريقيا الوسطى بأكملها.

وفي إطار سياسة منع الصراعات التي يسعى الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، رسمها، فإن اتحاد غرب أوروبا، الذي ترأسه بلجيكا حاليا، على استعداد لتقديم دعم سوقي لعمليات حفظ السلام الأفريقية. وإن بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الاتحاد إلى اثيوبيا وتنزانيا وأوغندا وكينيا عادت باستنتاجات قوية ونعتزم مواصلة مسار العمل الموصى به أثناء رئاستنا. ولا بد لبلدي، الذي يشترك منذ سنوات في اتفاقات احتياطية، أن يستعرض الآليات التي يمكن أنشاؤها لتحسين أداء هذه الاتفاقات.

وفي هذا السياق، أود التنويه إلى استعدادنا لتقديم الدعم السوقي والمالي لأي خطة طوارئ ممكنة من أجل بوروندي. والاتفاقات التي تم التوصل إليها في أروشا في ٢٥ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه من الخلق بها أن تسمح، ربما بعد تنقيحها، بدعم جهود التطبيع في بوروندي. ومن الواضح أن هذا الخيار يُفضل على أي حل آخر محتمل. وتود حكومة بلجيكا أن تؤكد هنا على

التوازن بين موارد البلدان الغنية واحتياجات البلدان الفقيرة؟

إن حرية الأسواق لا يمكن أن تكون حرية مطلقة خشية أن تصبح شيئا سخيلا ولا يمكن أن تتوفر أسباب البقاء لمجتمعاتنا إلا إذا نجمت عن قيام توازن بين حرية الفرد والحقوق الأساسية للآخرين. ويمكن للتطور المؤسف لمجتمعاتنا الاستهلاكية وللتخلي عن القيم الانسانية أن يفضيا - مثلما بينته الأحداث التي جرت في بلدي هذا الصيف - إلى قيام مجتمعات يصبح فيها القتل والاغتصاب شيئا مقبولا للبعض، ويجري فيها تحمل إساءة معاملة الانسان لفترات طويلة. ويجب إذن أن نُعيد إنشاء قائمة أولوياتنا الأخلاقية ووضع مدونة أخلاق دولية جديدة تقوم على أولويات تتسم بالبساطة وتنفذ بسرعة.

ويأتي في مقدمة القائمة السلام وغياب العنف وقبول الطرف الآخر، ثم التقاسم والتضامن الاجتماعي. ويحتاج الإنسان إلى أن يكون متوائما مع عصره، مستردا دوره المركزي بوصفه موضوعا وفاعلا وليس غرضا أو سلعة. وهذه القيم أيضا خليق بها أن تحدد العلاقة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وأخيرا ينبغي أن نربي أطفالنا على المشاركة وعلى أن يكونوا مواطنين مسؤولين مدركين تبعات أعمالهم على المجتمع. وأعتقد أن وضع مدونة أخلاقية دولية جديدة ضروري حتى نتغلب على مخاوفنا ونعيد اكتشاف إرادتنا على العمل - على الوفاء بواجبنا الأخلاقي المتمثل في أن نتخذ نهجا يتسم بالتساؤل إزاء التعاون الدولي.

ولهذا يجب أن تكون الدبلوماسية الوقائية إحدى أعلى أولوياتنا. وبلجيكا لا تستطيع، ولا تريد، أن تتجاهل ضرورة الاهتمام بالجنوب، وأفريقيا بوجه خاص. ويجب أن نتغلب على مواقف اليأس في بعض الحالات، وأن نبذل كل ما في وسعنا حتى نسمح في النهاية بالنهوض بالعدالة والتقدم الاجتماعي والديمقراطية في أفريقيا. إن الحالة تبعث على الازعاج البالغ وتبرر أن نبني عملنا السياسي على الأولويات الأساسية التي هي في الواقع تحديات يجب التغلب عليها. ما هي هذه التحديات؟ هي أن نتجنب حروبا جديدة بين الأشقاء وأعمالا جديدة لإبادة الأجناس؛ وأن نضمن

التقليدية عنصر أساسي في جعل تجارة الأسلحة شفافة؛ وهو هدف يؤيده بلدي وبلدان أخرى. ومنذ إنشاء هذا السجل، ما فتئت بلجيكا تقدم لسجل الأسلحة المعلومات المطلوبة. وإن مد نطاق السجل إلى فئات أخرى من الأسلحة مستصوب للغاية. بيد أن حكومة بلجيكا ترى أن الأولوية الرئيسية، في الوقت الحاضر، ينبغي أن تتمثل في جعل السجل عالميا. وسنواصل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي تركيز جهودنا على هذا الجانب.

والألغام المضادة للأفراد أسلحة للإنسانية بوجه خاص. وتسعى بلجيكا سعيا دؤوبا في جميع المحافل الدولية إلى تحقيق هدف الحظر العالمي الكامل للألغام المضادة للأفراد. وتأسف حكومة بلجيكا لأنه لم يحرز حتى الآن سوى تقدم ضئيل جدا. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم سنشارك في مؤتمر أوتاوا الذي، على ما نأمل فيه، سيستطيع إعطاء دفعة هامة لتحقيق أهدافنا.

وعندما تعجز الدبلوماسية الوقائية وتحديد الأسلحة عن حفظ السلام تصبح بعثات حفظ السلام ضرورية. وفي رأينا أن بعثات حفظ السلام واستعادة السلام تشكل إحدى المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة. وقد شاركت الحكومة البلجيكية في مختلف عمليات حفظ السلام وتتولى القيادة العسكرية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وإنني لمقتنع بأن نجاح هذه البعثة سيسهم إسهاما هاما في إعادة إنشاء مجتمع نأمل أن يكون تعدديا ومتسامحا وسلميا. وفي العام الماضي فإن الاتفاق الإطار العام الذي تم التفاوض بشأنه في دايتون ووقع عليه في باريس أدى إلى إنشاء قوة التنفيذ الدولية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، تحت رعاية الأمم المتحدة. وبلدي، مع شركائه، جزء من هذه العملية لحفظ السلام التي يتمثل دورها في أن تكون قوة للتضامن وإعادة البناء والأمل من أجل أوروبا جديدة. والانتخابات الأخيرة في البوسنة والهرسك تسمح لنا بأن ننظر إلى المستقبل بقدر من التفاؤل.

لقد سمحت الزيادة في عدد وحجم عمليات حفظ السلام التي تميز بها تاريخ منظمتنا في الآونة الأخيرة بتطوير مفاهيم سياسية وأعطت بعدا جديدا للتعاون العسكري الدولي. وسمحت أيضا بحدوث تطورات إيجابية وضرورية في ميدان القانون الإنساني الدولي.

إرادتها السياسية للانضمام إلى تقديم هذه المساعدة المحتملة لصالح الأمن في بروندي، وذلك في ضوء الطرائق التي لم تحدد بعد. بيد أنني أتمنى من كل قلبي أن تجد السلطات في بروندي وجميع الأطراف النشطة في ذلك البلد الطريق إلى المصالحة الوطنية والسلام وإلى نظام حكم يضمن التمثيل المتكافئ والحماية الحقيقية للأقليات. وأود الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ١٠٧٢ (١٩٩٦) الصادر في ٣٠ آب/أغسطس يطالب ببدء هذه المفاوضات قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

كذلك ينبغي النظر إلى جهود بلجيكا في مجال الدبلوماسية الوقائية في إطار مبادرات الاتحاد الأوروبي لتشجيع تنمية هذه المجتمعات الجديدة. والانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية والمحلية التي ستجرى في زائير في عام ١٩٩٧ تشكل فرصة بالنسبة لحكومة بلجيكا والاتحاد الأوروبي لظهور تضامنها الفعال في إطار المساعدة الانتخابية المشتركة التي ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بتنسيقها. ومن أجل تنظيم هذه المساعدة الانتخابية، أمل أن يكون بالإمكان تعيين ممثل للأمين العام في أقرب وقت ممكن. وشعب زائير من حقه أن يشارك عن دراية في انتخابات حرة نزيهة. ويقع على المجتمع الدولي التزام بتسهيل العملية الديمقراطية في زائير.

وتدرك حكومة بلجيكا صعوبة التوصل إلى نهج عالمي تجاه مشاكل الجنوب، ومشاكل أفريقيا الوسطى بوجه خاص. ولا نعتقد أن من اللازم أن نرض على بلدان أخرى أي نظام حكم أو أن نملي طريقة تحقيق هذا. ولكن يجب علينا أن نصر على مفهوم الحكم الصالح. وهذا يعني أنه ينبغي أن تكون هناك نظم حكم تأخذ بنظام الضبط والتوازن الذي يضمن ممارسة الناس الحرية لحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويعزز النهوض بمجتمع حر دينامي - وهذا هو السبيل الوحيد لضمان التنمية المنسجمة المستدامة.

ولا معنى للدبلوماسية الوقائية إذا ظلت الأسلحة متاحة للجماعات المتطرفة التي تسعى، عن طريق قمع الآخرين و"التطهير العرقي"، إلى إيجاد حلول لمشاكل لا يمكن حلها إلا بالحوار وتوافق الآراء والتفاوض السياسي. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة

السيد غرانيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن صادق تهانئنا للرئيس على انتخابه للمنصب السامي الذي سيقود منه عمل الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وإنني لعلى ثقة من أن خبرته الدبلوماسية والتزامه بالمبادئ النبيلة للميثاق ستطبع هذه الدورة بخاتم الالتزام والعزيمة والنشاط الجديد. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفه، السيد ديبغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، على الطريقة الماهرة التي ترأس بها أعمال الدورة الخمسين.

إن كرواتيا، بعد أن كانت مركزا لاهتمام المجتمع الدولي لفترة طويلة، بسبب تعرضها للعدوان وكونها طرفا في أخطر أزمة إقليمية منذ الحرب العالمية الثانية، دخلت الآن حقبة جديدة من تاريخها بوصفها دولة حرة وذات سيادة وكاملة الاستقلال. وفي وسع كرواتيا الآن معالجة وحسم جميع شؤونها الخارجية والداخلية تقريبا بمواردها الذاتية ومن خلال التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي بوصفها شريكا على قدم المساواة.

وبالتالي، فمن دواعي سروري البالغ أن أكون على رأس وفد كرواتيا إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وقد ترسخ لدي الاقتناع بأن زمن الحرب قد أصبح أخيرا وراء ظهورنا، وأن كرواتيا الواقعة في جنوب شرق أوروبا لم تعد طرفا في أزمة أوسع، وإنما عنصرنا نشطا وحاسما في طرح الحل النهائي للأزمة والنظام الدولي البازغ. وفي هذا الصدد، فإن سياساتنا الداخلية والخارجية تصير بصورة متزايدة موجهة نحو السلام ومركزة على التنمية.

وما برحت كرواتيا تحرز النجاح في معالجتها لمسألة كيان دولتها وحق الأمم الصغيرة في تقرير المصير الكامل، إلى جانب دفاعها عن هذه الحقوق في إطار الأمم المتحدة ومن خلالها. ونحن ممتنون عظيم الامتنان لهذه المؤسسة النبيلة وللوكالات المرتبطة بها، وخاصة للدول الأعضاء التي عرض أبنائها وبناتها أنفسهم للخطر، بل قدموا في بعض الحالات أرواحهم، من أجل مسعى نبيل لمساعدتنا على إنهاء حرب العدوان المريعة ضد بلدنا وفي المنطقة الأوسع. وقد استضافت كرواتيا إحدى أكبر عمليات حفظ السلام وأكثرها تكلفة وتعقدا في تاريخ الأمم المتحدة. وفي مناسبات كثيرة انتقدت حكومة كرواتيا وشعبها ومئات الآلاف من الأشخاص المشردين واللاجئين بصفة خاصة، عدم فعالية ولايات

وتأمل الحكومة البلجيكية أن يؤدي الاتفاق المبرم مؤخرا بين لجنة الصليب الأحمر الدولية والأمانة العامة بشأن انطباق القانون الإنساني على عمليات حفظ السلام إلى اعتماد سريع لمناهج للسلوك في هذا المضمار. وهذا أمر لا غنى عنه وخليق بأن يحظى بالترحيب الكامل لدى جميع البلدان المساهمة بقوات.

وكيما تكون عمليات حفظ السلام ناجحة لا بد أن تعقبها برامج للإنعاش. ومن الواضح أنه يجب وضع هذه البرامج، المقصود بها القضاء على الأسباب الكامنة لنشوب صراعات جديدة، في مناخ من السلم يكفل احترام حقوق الإنسان.

وتتميز نهاية هذا القرن بكبر حجم عمليات الإنعاش والمعونة الإنسانية والحاجة الملحة إليها. وعلى الرغم من حالات الأزمة الاستثنائية، علينا ألا ننسى أهمية تنفيذ التنمية العالمية والمستدامة. فقد كانت المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ترمي إلى وضع استراتيجية لنمو بني البشر. وأعتقد أن التنفيذ الفعال للقرارات الأدبية والسياسية المتخذة في تلك المؤتمرات الرئيسية يتمشى بالكامل مع مدونة الأخلاقيات الجديدة التي أمل أن أرى بزوغها.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى جهود إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة السعي إلى الكفاءة والإدارة المالية الصحيحة اللتين ينبغي أن تكونا شعار عمل منظمتهما.

لقد بدأت بياني اليوم بشجب الخوف وبالدعوة إلى مدونة أخلاقيات دولية جديدة. وأود أن أختتم بياني بملاحظة قلتها في البداية: إن الكلمات جوفاء إذا كانت مجرد أشكال خطابية وصياغات دبلوماسية. يجب أن تكون كلماتنا حية ويجب أن تنبع من السلم والصمت والشفافية التامة. عندئذ فقط سنتمكن من فهم لغة الكثير من الأطفال والنساء والرجال الذين يعانون من التخلف والحرب واللامبالاة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية كرواتيا، سعادة السيد ماتي غرانيتش.

أجل الاحترام الكامل للقانون الدولي، كما يتجلى، على سبيل المثال، في قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٩، الذي أوجد الظروف السياسية والإطار القانوني لإعادة دمج سلافونيا الشرقية سلمياً. كما أننا ممتنون للدول الأعضاء التي يشارك دبلوماسيوها وجنودها بصورة مباشرة في التنفيذ الناجح لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية.

وبفضل دعم الجمعية العامة للمبادئ العالمية المنصوص عليها في الميثاق، من ناحية، وتدخل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم من ناحية أخرى، تتوجه اليوم بصورة متزايدة البلدان التي ظهرت بعد حل يوغوسلافيا السابقة نحو هدف حل المشاكل المشتركة سلمياً على أساس ثنائي ومن خلال اتصالات عادية متعددة الأطراف، مما يُقلل من الحاجة إلى التدخل والوساطة الدوليين. وتتضمن تلك المشاكل خلافة الدولة السابقة؛ وترتيبات الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة؛ والبحث عن المفقودين؛ وحقوق الأقليات المتبادلة؛ وإعادة إقامة تعاون ثنائي في الميدان الاقتصادي والثقافي وغيرهما من الميادين. إن التوسيع الناجح لعلاقات الجوار الثنائية على أساس المبادئ المقبولة دولياً لا يمكن الاستعاضة عنه بفرض رابطات إقليمية غير لازمة وطموحة.

ومع مراعاة هذا الواقع الجديد، الذي أظهرت فيه كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استعدادهما لحل جميع المشاكل العالقة بينهما على أساس ثنائي بوصفهما دولتين متكافئتين وذاتي سيادة، انتهت الحاجة إلى وجود مستمر لقوات حفظ السلام في كرواتيا.

وأي تمديد لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية في كرواتيا ليس من شأنه سوى التشجيع على التأخير في تنفيذها والمجازفة بتعريض أهم جانب في الولاية للخطر: عودة ٨٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد كرواتي وغير صربي إلى المنطقة. واستمرار عدم إحراز تقدم ملموس في هذه المنطقة بدأ يتسبب في عدم استقرار داخلي وخارجي؛ وهذا أمر ينبغي لحكومتنا وللجمعية الدولية أن يسعيا إلى تجنبه مهما كان الثمن. ولهذا السبب، ظل موقف حكومتنا الواضح أن الدمج السلمي للمنطقة الخاضعة لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية ينبغي أن يكتمل وفقاً للجدول الزمني المحدد.

حفظ السلام وغموضها. بيد أن الحرب انتهت اليوم، وتوصلنا أخيراً إلى اتفاق حول جميع القيود السياسية والاقتصادية والإجرائية التي تعين على المجتمع الدولي التغلب عليها من أجل الرد بالصورة اللازمة على العدوان وكارثة الحرب والتقلبات الدبلوماسية الناجمة عن انهيار الاتحاد اليوغوسلافي الشيوعي وعن الفراغ الأمني الذي نشأ عن انتهاء حقبة الحرب الباردة.

لقد دفعت كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك ثمننا باهظاً حقاً في كفاحهما من أجل الحفاظ على بقائهما، إلى جانب الجهود التقدمية التي بذلها المجتمع الدولي لتطوير مفهوم جديد للأمم المتحدة وغيرها من الآليات الدولية للتسوية السلمية للمنازعات. بيد أننا نعتقد أن خبرتنا أعطت زخماً إيجابياً جداً للحاجة الجوهرية إلى إصلاح المفهوم العام لعمليات حفظ السلام، وكذلك لعمل مجلس الأمن، والتغييرات في النظم الإقليمية والسياسية والأمنية في أوروبا.

وعلى الرغم من أن ولاية قوات حفظ السلام المشتركة في كرواتيا لم تنته بعد - فهناك ٥ ٠٠٠ من حفظة السلام لا يزالون يعملون في منطقة الدانوب الكرواتية - فإنني أود أن أنقل إلى الجمعية تضاؤل حكومتي بالانتماء الناجح لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وقد تصبح هذه العملية فعلاً أنجح عملية لحفظ السلام في التاريخ الحديث، وربما عن جدارة، إذا ما أخذنا في الحسبان الاحباطات الدولية المتصلة بالمحاولة غير الناجحة لحفظ السلام وصنع السلام في المنطقة.

إن الإتمام الناجح لعملية الإدارة الانتقالية يصير أكثر احتمالاً في ضوء التوقيع مؤخراً على اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإقامة توازن جديد في المنطقة، وهو نفس التوازن الذي ساعد المجتمع الدولي على التوصل إلى اتفاق دايتون للسلام.

نحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء التي أيدت ندائنا والنداءات الموجهة في الجمعية العامة من

تهديد الاستقرار في المنطقة برمتها. وبهذا المعنى، ستكون أية محاولات لتغيير التعريف الدستوري للاتحاد، أو تحقيق نفس الشيء من خلال ترتيبات مؤسسية أو ترتيبات لتقاسم السلطة، غير مقبولة لجمهورية كرواتيا بوصفها طرفا في الاتفاقات ذات الصلة. وينطبق نفس القول على أية محاولات لتغيير التسوية الحالية بين الكيانات من خلال المركزية المفرطة في البوسنة والهرسك. وأي تعديل إقليمي على حساب البوسنة والهرسك أو على حساب كيانيها سينظر إليه على أنه يخل إخلالا كبيرا باستقرار المنطقة بصورة عامة ويهدد أمن كرواتيا.

وإذ تواصل كرواتيا التحرك للعودة إلى أسلوب حياتها الأوروبي، وتعمل في نفس الوقت على جعل ديمقراطيتها الفتية ونظام حكمها متمشيين مع واقع الديمقراطية الأوروبية، ستظل تنظر إلى النقد البناء لأجرائها ومواقفها بنية حسنة. ونظرا لاحتياجات العملية المتعددة الأطراف لمعالجة الأزمات في المنطقة، قبلنا حتى الآن بحقيقة أن المعايير المطبقة على كرواتيا في العديد من ميادين التنمية الديمقراطية أعلى بكثير من المعايير المطبقة على بلدان أخرى تمر بمرحلة انتقالية. وانفتاح كرواتيا غير العادي لعدد لا يحصى من المؤسسات التي ترصد التطورات على أرضنا، لا سيما في ميدان حقوق الإنسان، يشهد على شفافية سياستنا والتزامنا العميق بالقيم الديمقراطية والتسامح والحقوق الفردية.

وإذ نجدد تعبيرنا عن الامتنان للأمم المتحدة لمساهمتها في وضع نهاية ناجحة لعمل عدواني ضد دولة أخرى، فإننا نود أن نعرب عن استعداد بلدنا، الذي تتوفر له الآن خبرة واسعة في جهود الوساطة السلمية، للمساهمة بنشاط في جهود الأمم المتحدة المماثلة خارج منطقتنا. ونود الآن أن نصبح ناشطين في أنشطة عادية أخرى من أنشطة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية، التي نعرض عليها خبرتنا وخبراءنا، لتعزيز المصالح المشتركة والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة.

وتتابع كرواتيا باهتمام عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتشارك بنشاط في بعض جوانب الإصلاح. ونسلم تماما بالحاجة إلى إعادة تنظيم المنظومة وتكييفها مع النظام الدولي المتغير. وقد سبق أن حددت بوضوح أهداف جديدة في الميدان الاقتصادي - الاجتماعي، وفي مجال حقوق الإنسان بصفة خاصة. وتواجه الأمم المتحدة

وبتوقيع اتفاق التطبيع بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ستنتفي الحاجة أيضا إلى وجود بعثة الأمم المتحدة الصغيرة للمراقبة في برفلاكا، بكرواتيا، في المستقبل المنظور. وقد اتفقت كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أن قضية برفلاكا يجب التعامل معها وحلها حلا كاملا بوصفها مسألة أمنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وسياسة حسن الجوار. وبالتالي، لن تثار مرة أخرى مسألة التعديلات الإقليمية في شبه جزيرة برفلاكا، التي تشكل خط الحدود بين كرواتيا والجبل الأسود القائم منذ خمسة قرون. بيد أن الحاجة تقوم إلى وضع نظام أمني هناك من خلال مفاوضات سلمية من أجل تعاون اقتصادي عبر الحدود يستفيد منه الطرفان.

وانطلاقا من هذا الواقع الجديد، ستوجه سياسة كرواتيا الخارجية والداخلية الآن نحو الاتساق والاندماج في الوقت المناسب في المنظمات الإقليمية الأوروبية. وفي نفس الوقت، لا نزال نعي مسؤولياتنا تجاه تحقيق الاستقرار السلمي والناجح في البوسنة والهرسك المجاورة، حيث يشكل الكروات أحد الشعوب الثلاثة المكونة لهذا البلد. إن عملية الاستقرار الداخلي في البوسنة والهرسك ستستغرق عدة سنوات، وكرواتيا، في هذا الصدد، على استعداد تام للتعاون مع المجتمع الدولي. وكانت تكلفة وجود ومساعدة المجتمع الدولي هناك أقل كثيرا بفضل موارد ومساهمات كرواتيا. وعقب مساعدة الإعمار الأولية للبوسنة والهرسك يمكن لدولة كرواتية حيوية اقتصاديا أن تقدم أكبر مساهمة لبقاء الاتحاد البوسني واللبنوسنة والهرسك برمتها.

وكرواتيا على استعداد للتسليم بنتائج كل عملية ديمقراطية سياسية بين الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد والكيانين القائمين في البوسنة والهرسك وستواصل تقديم دعمها الكامل للتنفيذ الناجح لاتفاقات الاتحاد.

وكرواتيا، التي تؤيد تأييدا كاملا قيام اتحاد متوازن توازننا سليما كما هو منصوص عليه في دايتون - صيغة ٨، ٢، ٣: دولة واحدة وكيانان وثلاثة شعوب مكونة - لا تسعى فقط إلى ضمان بقاء الكروات البوسنيين شعبا مكونا من جميع الجوانب، بل تسعى أيضا إلى تجنب أية حالة قد تؤدي إلى

الاقتصادية بعد الحرب، ستندمج أولاً إلى بلدان قارتها، ولكنها ستسعى أيضاً نحو تنويع علاقاتها. وتود كرواتيا أن تسهم بنشاط في تعزيز المصالح المشتركة للدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجديدة.

ويسرنا أن نلاحظ أنه بغض النظر عن الاتجاه الرامي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية الإقليمية والتعاون الوظيفي، فإننا ندخل في حقبة تزيد فيها الدول مستوى تعاونها عن طريق الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن المسائل الإنمائية الأساسية، مثل البيئة، وتطوير قوانين البحار، وإنفاذ القانون الإنساني الدولي، وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وحماية حقوق المرأة والطفل، وتعزيز نزاع السلاح والنهوض بعدم الانتشار النووي، وتشاطر المعرفة والموارد من أجل تنمية العالم الثالث. ولهذا فإننا نتجاوز الایدولوجيات القديمة والانتماءات والولاءات الدينية أو الإقليمية. وهناك مجال ستنشط فيه كرواتيا بصفة خاصة هو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وسنكون أحد مقدمي مشروع قرار يدعو إلى إنشاء هذه المؤسسة في الوقت المناسب.

إن العالم الذي نعيش فيه يدخل مرحلة من التفرد الوطني، ولكنها أيضاً مرحلة من التعاون الوظيفي الوثيق بين الدول لإقامة نظام جديد مترابط ومستقر. وكرواتيا، بصفتها دولة فتية ما زالت لديها ذكريات حديثة مؤلمة لكفاحها من أجل هويتها وحريتها وحقوقها في التنمية الاقتصادية، تود مخلصاً أن تسهم في إقامة هذا النظام الجديد بالمساعدة النشطة في إيجاد حلول لبؤر الأزمات الأخرى، ولمشاكل التنمية، وللأختلالات في المجتمعات المعاصرة في أنحاء العالم.

واقعا جديدا ومشاكل جديدة تتركز حول هدفها المتعلق بتعزيز حقوق الفرد، مع الحفاظ في نفس الوقت على هوية الجماعات والأمم واحترام سيادة الدول الأعضاء.

ونتابع باهتمام خاص عملية حل الأزمة المالية للأمم المتحدة. ولما كانت كرواتيا دولة صغيرة عانت من ظروف استثنائية من الاحتياج والعجز المالي خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإنها تؤيد الجهود المبذولة لاستحداث جدول أنصبة أكثر انصافاً للدول الأعضاء التي تمر بحالات غير عادية مما يغير بالتالي قدرتها على الدفع تغييراً كبيراً.

لقد تكلمت كرواتيا من قبل مؤيدة إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها، وبخاصة مجلس الأمن. وبأخذ موقفنا في الحسبان الواقع الجديد الذي ينبغي فيه أن تمثل بشكل أكثر عدلاً قوى اقتصادية مثل ألمانيا واليابان، بل ومناطق ودول منفردة، ووجهات نظرها كذلك. ولهذا تؤيد كرواتيا بحزم توسيع المجلس ليضم ٢٥ عضواً في فئتي العضوية. وإن زيادة الشفافية في أعمال المجلس أمر أساس أيضاً يجب التوصل إليه عن طريق اعتماد نظام داخلي جديد. وستعزز المنظمة كذلك بالمناقشات الحالية حول التغييرات في الإجراءات العامة التي ستقلل من تكاليف وتزيد من ترشيد الأنشطة المتداخلة لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة، ضمن جملة أمور. ونؤيد بصفة خاصة الجهود الرامية إلى ترشيد القطاع الاقتصادي - الاجتماعي للأمم المتحدة وإعادة تشكيله لكي يمكنه مواصلة تحقيق أهدافه الطموحة بحق في جميع أنحاء العالم.

وكرواتيا، في سياستها الخارجية وأنشطتها

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥